وزارة التعليـــم العالـي والبحث العلمـي
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة و التدقيق

تخصص:محاسبة وتدقيق

حول موضوع:

دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار

إعداد الطالب:
– بوكدرون عبد الحق

إشراف الأستاذ:
– خالفي خالد

العام الجامعي:2020/2019

شكر وإهداء

بعد أيام التعب وسهر الليالي مررت به في دراستي المتواضعة هذه علينا أن أشكر أولا الأستاذ " **خالفي خالد**" الذي أشرف على مذكرتي إشرافا لا بعده إشراف.

وأهدي عملي هذا إلى الأكثر المقربين إلي من والديا ، وأدعو الله ان يطيل أعمارهم وذلك لو تقسم معي ماديا ومعنويا ومساندتي بكلمات كانت تجعلني أكثر تشويقا لإتمام دراستي، فلوالديا الفضل بدعائمها الدائم لي.

وأتقدم بشكري الجزيل الى بعض أصدقائي بعض المراجع والى كل عمال مؤسسة العتاد الصحي وخاصة مسندنا الذي نلجأ اليه رئيس مصلحة المحاسبة " بن شعبان عبدالقادر " والمحاسبين " فاروزي " و "عبدالكريم" الذي كان بعوننا في إنجاز هذه المذكرة، وإلى كل من زرع في بذرة من بذور العلم المنيرة من أساتذتنا ومعلمنا من دخولنا إلى المدرسة حتى خروجنا من الجامعة .

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد .

شكرا جزيلا لكم .

عبد الحق

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في مؤسسةالصناعية للعتاد الصحي بملیانة التابعة لشركة الام ENIEM

لتحقيق اهداف هذه الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها ، اعتمدنا على جمع البيانات المتعلقة بالموضوع وذات الصلة ، ومن خلالها تمكنا من الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الاطار النظري للدراسة،اما الاطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة العتاد الصحي بملیانة ولاية عين الدفلى
اعتماداعلىاعدادد راسةتحليليةللبيئةالماليةلهذهالمؤسسةوعلاقتهابيبئتهاالماليةباستخداماالنموذجالتحليليالوصفي
.

Summary of the study:

This studygoal is to define and clarify the role of financialanalysis in making administrative and financialdecisions in the Health Equipment Industrial Corporation of the mothercompany ENIEM (MILIANA – AIN DEFLA)

To achieve the objectives of thisstudy and to answerits questions, werelied on collecting data related to the topic and related, and throughitwewere able to obtainsecondary data thatformed the theoreticalframework for the study. As for the practicalframework, itwasapplied to the Health Equipment Institution in Ain Defla State, based on the preparation of an analyticalstudy. The financialenvironment of this institution and itsrelationship to itsfinancialenvironment, using the descriptive analytical model.

الفهرس

الفهرس

الشكر و الإهداء I
الملخص .....I I
الفهرس..... IV
قائمة الجداول و الأشكال.....VII
المقدمة العامة ..... –أ.ب–
الفصل الأول : التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية
تمهيد 1
المبحث الأول : ماهية التحليل المالي 2
المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي و أهميته و أهدافه .....- 3-
المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي 4
المطلب الثالث : الأطراف المهتمة بالتحليل المالي و مصادر بياناته ..... -7
المبحث الثاني : التحليل المالي الساكن 11
المطلب الأول : التحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازنات المالية 12
المطلب الثاني : التحليل المالي عن طريق النسب المالية 15
المطلب الثالث :أهمية التحليل المالي عن طريق النسب المالية 20
المبحث الثالث: الدراسات السابقة 21
المطلب الاول : عرض دراسات سابقة.....21
المطلب الثاني :أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات 24
المطلب الثالث: تحليل أوجه الاختلاف بين الدراسةالحالية والدراسات السابقة..... 25

الفصل الثاني : دراسة حالة تطبيقية على مستوى المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي
تمهيد 28
المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي 29
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة 29
المطلب الثاني : مهام المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي 30
المطلب الثالث : مصالح المؤسسة و مهامها 30

المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لمؤسسة العتاد الصحي 33
المبحث الثاني : التحليل المالي لمؤسسة العتاد الصحي 35
المطلب الأول : تحليل الميزانية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة 35
المطلب الثاني : تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية للمؤسسة 39
المطلب الثالث : التحليل المالي عن طريق تحليل الاستغلال وعتبةالمردودية.....44
خلاصة الفصل 47
الخاتمة العامة 49
قائمة المراجع 51
الملاحق… 53

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
01	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات	27
02	الميزانية المختصرة لمؤسسة العتاد الصحي	35
03	رأس المال العامل و أنواعه	36
04	احتياجات رأس المال العامل	37
05	الخزينة الصافية	38
06	نسب الوضعية للأصول	39
07	نسبة الوضعية الخصوم	40
08	النسبة التمويلية والاستقلالية المالية	40
09	النسب السيولة	41
10	النسبة المردودية	42
11	نسبة النشاط	43
12	حسابات النتائج للمؤسسة	45-44

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
01	الميزانية المالية	14
02	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات	27

مقدمة

مقدمة :

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع, حيث عرفت تعدد أوجه نشاطاتها الاقتصادية توسعا في حجمها و تعدد هياكلها الإدارية, استجابة لتغيرات مكونات محيطها ,حيث شهدت تغيرات جذرية بدءا من تطور الإطار الاقتصادي و توجيه إلى اقتصاديات الدول نحو اقتصاد السوق .

و لأهميته المؤسسة في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري لها و ذلك عن طريق تحليل وضعيتها المالية بغية استخراج نقاط القوة و تطويرها و تفادي نقاط الضعف, إذ أن تقييم الأداء في المؤسسات ذو أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرتها على البقاء و النمو .

و عملية التحليل المالي ضرورية لاتخاذ القرارات, و هي تعتبر صعبة جدا حيث أن الحاجة إلى المعلومات سوف تحدث في أوقات أو مناسبات مختلفة , فهو يبين وضعية المؤسسة المالية و يرتكز على مجموعة من الأدوات ذات الصيغة المالية و الاعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط المؤسسة , فعلى المحلل المالي أن يستند في تحليله على مجموعة من المؤشرات المساعدة من أنظمة معلومات محاسبية و مالية و هذا من خلال ما توفره من بيانات خام يستمد من خلالها تقييم أداء المؤسسة .

إشكالية الموضوع :

من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع اعتمدت على الإشكالية التالية :

كيف يمكن اعتبار التحليل المالي كأداة فعالة لاتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية ؟

الأسئلة الفرعية :

و من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو التحليل المالي ؟ ما هي أهدافه و أساسياته ؟
- ما هي الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ؟
- ماهي أهم الادوات المستعملة في التحليل المالي ؟

فرضيات الموضوع :

- يعتبر التحليل المالي أداة مهمة في عملية التسيير , كما يعتبر عملية تحويل كم هائل من البيانات و الأرقام المالية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات .
- يكشف لنا التحليل المالي نقاط الضعف في البنية المالية للمؤسسة ,كما يمكن من تحليل المخاطر التشغيلية و المالية و بالتالي فهو يهيئ المناخ المناسب لاتخاذ القرارات المستقبلية .
- تعتمد المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي على التحليل المالي في اتخاذ القرارات .

أهمية الموضوع :

إن أهمية هذا الموضوع تكمن في إبراز دور التحليل المالي في تحسين التسيير داخل المؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى كونه وسيلة فعالة في الحكم على كفاءة مختلف السياسات المطبقة داخل المؤسسة من خلال أدواته المستعملة .

هذا الموضوع يعتبر من أهم المواضيع خاصة في الظروف الحالية، أي التحول الذي تعرفه لمؤسسات بحيث أنه يعالج جانب من جوانب التسيير، و هي عملية اتخاذ القرار و التي تعتبر من أصعب ما يواجهه المسير. لهذا عليه أن يستعمل التحليل المالي لتزويده بالمعلومات الضرورية.

أهداف الموضوع :

- إبراز أهم الأسس التي يقوم عليها التحليل المالي
- إبراز أهمية التحليل المالي باعتباره أداة فعالة في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية .
- استخلاص الطرق و الأدوات التي تستخدم في التحليل المالي لإبراز نقاط القوة و الضعف في المؤسسة .

أسباب اختيار الموضوع :

هذا الموضوع له علاقة وطيدة بتخصصنا "محاسبة وتدقيق " و لقد تم اختياره للإلمام أكثر بموضوع التحليل المالي الذي يعتبر عنصرا رئيسيا في اتخاذ القرار الذي قد يؤدي إلى نمو المؤسسة كما قد يؤدي إلى انهيارها .

و مدى أهمية هذا الموضوع في حياتنا المستقبلية و حاجات المؤسسات الاقتصادية لهذه الآلية قصد تحقيق فعالية في التسيير .

المنهج المتبع :

المنهج الذي اتبعناه في موضوعنا هو المنهج الوصفي من خلال تعريف التحليل المالي وتحليل المعطيات المالية المتعلقة بالمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي بمليانة و دعم البحث بالبيانات و الأشكال من اجل تقديم فكرة أوضح عن الموضوع .

محتوى الموضوع : من اجل الإجابة عن الإشكالية قسمنا الموضوع كما يلي :

الفصل الأول :سنتناول في هذا الفصل التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية, حيث قمنا بتخصيصه لمفهوم التحليل المالي و أهميته و أهدافه في المؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى أنواعه و الأطراف المهتمة به , كما سنعرض فيه أدوات التحليل المالي وكيفية حساب مختلف النسب في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني : يحتوي على دراسة الحالة التي قمت بها فقد تم من خلالها إسقاط المعايير الهامة في عملية التحليل المالي على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتمثلة في المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي حيث تم التطرق أولا إلى التقديم العام للمؤسسة من نشأة و مهام و مصالح و الهيكل التنظيمي, و لقد قمت بالتحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن و النسب .

صعوبات البحث:

عدم توفر المعلومات الكافية من الجانبين النظري والتطبيقي وذلك بسبب الوباء المفاجئ الذي اجتاح العالم ، مما صعب جمع المعلومات التي تساهم في إثراء البحث وإبراز مدى أهميته.

الفصل الأول :

التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة يهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبا و إيجابا في المؤسسات المالية، و من تم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، كما يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة و محيطها و هذه العلاقة لا تقتصر على الناحية المالية بل تتعدى و تشمل بعض النواحي الأخرى كالإنتاج و التسويق و حتى في الميدان الصناعي و التجاري.

و التحليل المالي عملية في غاية الأهمية تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها المالية و تقوم بذلك من خلال أدوات التحليل المالي , فأول خطوة يقوم بها المحلل المالي هي تحليل الميزانية المالية بطريقة مفصلة , و ذلك باستعمال مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية بمختلف أنواعها و من خلال هذه التحاليل تستطيع المؤسسة إن تتخذ قرارات مناسبة .

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ماهية التحليل المالي في المبحث الأول , أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى أدوات التحليل المالي و المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و مختلف النسب المالية أما في المبحث الثالث سنتطرق الى مختلف الدراسات السابقة ومقارنتها وإظهار أوجه التشابه والاختلاف .

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

إن التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية ظهرت أهميته في المؤسسة الاقتصادية , و انتقلت بعد ذلك إلى الميادين المتنوعة للإدارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط و الرقابة .

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي ,أهميته و أهدافه

في هذا المطلب سنحاول التعريف بالتحليل المالي و أخذ نظرة عنه من خلال شرح أهميته بالنسبة للمؤسسة , و الأهداف التي وجدت من أجلها .

أولا : تعريف التحليل المالي

تعددت التعارف الخاصة بالتحليل المالي كونه أسلوب من خلاله يتم تحديد الوضع التالي للمؤسسة والتي من بينها :

1/ "يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخي المدونة في القوائم المالية إلى كم اقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.

2/ يعتبر التحليل المالي فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة للمنشأة المعينة عن فترة أو فترات سابقة بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسات والتنبؤ بنتيجة إعمالها ونشاطها عن فترة مقبلة"[1]

3/"يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها عن معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل."[2]

وتتم عملية التحليل المالي من خلال تقييم :

- التركيب المالي للمؤسسة , أي أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول.
- دورتها التشغيلية , أي المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة.
- الاتجاهات التي تسير فيها المؤسسة .
- المرونة التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث الغير متوقعة.

ثانيا : أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية , التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل , و يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة بالإضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة , وبالتالي يساعد التحليل

[1] حمزة محمود الزبيدي,التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل,مؤسس الوراق,الأردن,2000, ص 37 و38

[2] عبد الحليم كراجة,الإدارة و التحليل المالي,دار الصفاء للنشر,الطبعة 2,الأردن,2000,ص27

المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية ويمكن القول إن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية :

- " تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية ، وتشغيلها من ناحية أخرى .
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو .
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم بها الشركة .
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة .
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة . "[1]

كذلك تنبع أهمية التحليل المالي من حقيقة انه يساعد في تحقيق ما يلي:

1/"توضيح الاتجاه العام لفعاليات المؤسسة , فهو يساعد المدير المالي في أداء مهامه بشكل فعال .

2/الوصول غالى القيمة الاستثمارية للمؤسسة و الجدوى الاستثمار في أسهمها.

3/الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية و التخطيط لها.

4/الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة ."[2]

ثالثا : أهداف التحليل المالي

تظهر أهمية وضرورة التحليل التالي ليس فقط لترشيد القرارات المالية والإدارية , ولكن أيضا لتحقيق جملة من الأهداف الشديدة الأهمية وتكمن في :

1/"زيادة درجات الثقة والطمأنينة سواء الداخلية لدى العاملين في المشروع أوالخارجية لدى أجهزة الرقابة والمتابعة الخارجية .

2/تقليل الفاقد والعاطل والمهدر والضائع إلى ادني درجة ممكنة من خلال المتابعة الدقيقة لثورات الإنتاج

[1] فهمي مصطفى الشيخ ,التحليل المالي,الطبعة الاولى،رام الله فلسطين,2008,ص 9

[2] زياد رمضان ,أساسيات التحليل المالي,دار وائل للنشر ,الطبعة الرابعة,الاردن,1997,ص7

و التسويق والتي تعبر عنها الأرقام المالية التي يعدها المشروع .

3/تحقيق الفعالية الديناميكية لاقتناص الفرص الاستثمارية التي تلوح في الأفق أو التي تظهر من خلال التحليل المالي الذي يظهر لمتخذ القرار ما يلي :

- وفرة الأموال داخل المشروع وأهمية استثمارها .

- مدى تناسب محفظة الأوراق المالية الخاصة بالمشروع .

- أهمية وضرورة التوسيع في النشاط الجاري أو الانتقال إلى نشاط أخر.

بالإضافة إلى هذه الأهداف يهدف التحليل المالي إلى تحديد نسبة العائد المتحقق في كل مؤسسة أو درجة المخاطرة المرافقة لها و كذلك معرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المحددة "[1]

المطلب الثاني :أنواع التحليل المالي ومراحله

ينقسم التحليل المالي الى نوعين رئيسيين , كما يمر بثلاثة خطوات أساسية .

أولا: أنواع التحليل المالي

"يمكن التمييز بين نوعين من تحليل القوائم المالية المحاسبية هما التحليل الراسي و الذي يطلق عليه أيضا التحليل السكن أو العمومي , والتحليل الأفقي أي الديناميكي .

1/التحليل الراسي : "ويتعلق الأمر هنا بتحليل قائمة مالية واحدة ، وذلك بمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض لابراز وزنها النسبي أو بمقارنة بعض عناصر الأصول ببعض عناصر الخصوم ، وينطبق ذلك أيضا على جدول حسابات النتائج والقوائم المالية الأخرى"[1] .

2/التحليل الأفقي : يعتمد على متابعة التغير الذي يحدث في قيم عناصر القوائم المالية من فترة إلى أخرى، ويوفر التحليل الأفقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع المؤسسة واتجاهاتها المستقبلية."[2]

[1] دكتور العيد صفيان ,محاضرات في التحليل المالي ,2017،جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل،2017-2018 ،متاح على https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=1498359، 2020/05/20 على 46: 16،ص4

[2] دكتور العيد صفيان ,مرجع سابق ، ص4

ثانيا : مراحل و خطوات التحليل المالي

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات ،وتختلف هذه المراحل من تحليل لأخر وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الأخر , حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخر كالفترة الممنوحة للمحل ونطاق التحليل كما يمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي في المراحل الثلاثة الآتية:

أ ـ مرحلة الإعداد والتحضير

ب ـ مرحلة التحليل

ج ـ مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقارير)

أ/"مرحلة الإعداد و التحضير:

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابيا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاته ,ويقوم المحلل المالي خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية :

أ ـ 1 تحديد الهدف من التحليل :

وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل ,والمعلومات الواجب جمعها ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض منا لتحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة.

أ ـ 2 تحديد مدى نطاق التحليل :

بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل الملي أن يقرر مدى نطاق التحليل ,هل سيشمل تحليله مؤسسة واحدة ؟ أم سيتعداها المؤسسات أخرى مشابهة ؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أو لسنوات متعددة ؟كل ما سبق سيؤثر بالتأكيد على الخطوات اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي .

أ ـ 3 تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل :

يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كما توفرت الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل تتحقق منه كل الأهداف المرجوة , لذا يجب

على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية ,ويجب أن تغطي هذه المعلومات المالية التي سيغطيها التحليل ,كما يجب توفر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي يستهدفها التحليل المالي."[1]

ب ـ مرحلة التحليل :

"وهو هي مرحلة أساسية التي يبدأا لمحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل, وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية :

ب ـ 1إعداد التبويب و تصنيف المعلومات:

و هي خطوة بالغة الأهمية,حيث يتم من خلالها تسهيل مهام المحلل المالي, ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة ,وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعتها ودمج بعض منها في بعضها الأخر في أحيان أخرى , وهذا ما يسهل مهمته المحلل المالي نظر لما توفر هذه التصنيفات من ربط جيد بين البنود,لذا فإن المحلل المالي يستهل مراحل تنفيذ بإعادة التبويب والتصنيف المعلومات المتوفرة لديه على شكل حسابات.

ب ـ 2اختيار الأداة الملائمة للتحليل :

يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة والمحلل لما يشكله ذلك من تأثير هام على نجاح التحليل حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة وبين الأهداف التحليل من الجهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى.

ب ـ3 تحديد الانحرافات وأسبابها:

و هي الدلالات والفرو قات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لأعوام مختلفة,و تمكن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداة المنشأة التي يستهدفها التحليل, وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية ويمكن للمحلل إيجاد هذه الانحرافات وتحديدها بطرق متعددة ثم يقوم المحلل بتتبعها والبحث عن أسبابها ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها. "[2]

ج ـ مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقارير) :

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة,التحليل القوائم المالية ,دار الميسر,الطبعة 1,الأردن ,2006,ص 76

[2] وليد ناجي الحيالي ,مرجع سابق ,ص 85

"وهي آخر مراحل التحليل المالي حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أما أهم الاستنتاجات والحقائق التي يتم إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك.

ويحاول المحلل عند كتابة لهذا التحليل أن يتبع الإرشادات التالية:

البساطة الوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة."[1]

المطلب الثالث :الأطراف المهتمة بالتحليل المالي ومصادر بياناته

يعتمد التحليل المالي على مصادر دقيقة لبياناته وذلك لتزويد الأطراف المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة سواء داخل

المؤسسة أو خراجها.

<u>أولا: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي</u>

يثير التحليل المالي اهتمام العديد من الفئات أو الأطراف التي لها علاقة مع نشاط المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن تحديد هذه الفئات فيما يلي:

<u>1/إدارة المؤسسة:</u>

"يستعمل المدراء المتخصصون في المؤسسة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض التالية :

أ ـ التخطيط للفترات المالية المقبلة .

ب ـ مقارنة نتائج التحليل المالي بنتائج مؤسسة أخرى .

ج ـ اكتشاف الانحرافات في مخطط المؤسسة .

د ـ تقييم كفاءة إدارة الموجودات وتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة.

هـ ـ الرقابة المالية للتأكد من تطبيق الخطط الموضوعية وطرق إدارة المؤسسة لمخططاتها المالية.

و ـ تقييم كفاءة إدارة الديون والتعامل مع العملاء.

[1] هيثم محمد الزغبي , الإدارة و التحليل المالي,دار وائل للنشر,الاردن,2001,ص 162.

ز ـ تقييم كفاءة العمليات الإدارية ونشاطها والتعرف على اتجاه المؤسسة وسلامة أدائها المالي.

2/أصحاب المؤسسة (الملاك) :

وهم المساهمون والشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة الاقتصادية بشكل رئيسي ,لذا نجد اهتمامهم بنتائج التحليل المالي بنصب تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمر وكذلك بمدى قدرتها سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام , كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم". [1]

3/ الدائنون :

"يهتم الدائنون بغض النظر هل هو حاملون لساندات أو بنوك أو مؤسسات مالية بالتعرف على قدرة المؤسسة على سداد ديونها وقت استحقاقها و تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي وفقا لنوع الدين :

*الديون طويلة الأجل : إن ما يهم الدائنين هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد تلك الأموال وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية .

*الديون قصيرة الأجل : إن ما يهمهم هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في التاريخ استحقاقه لذا نجد الدائنين هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة .

4/الموردون :

يهتم المورد بالمركز المالي للمؤسسة وذلك لأنها عادة تكون مدينة له وبالتالي فإن المورد وبناءا على التحليل المالي قد يقوم بزيادة تعامله مع المؤسسة أو تخفيض هذا التعامل أو الاستمرار به كما هو.

5/البنوك والمؤسسات المالية :

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية مصدر تمويل المؤسسات بالأموال اللازمة وخاصة تمويل دورة الاستغلال فالبنوك والمؤسسات المالية يهتمون بالذمة المالية للمؤسسة المقترضة, فلا يمكن المخاطرة بتقديم قروض حتى يتم دراسة الوصفة المالية للمؤسسة لمعرفة إمكانياتها في الوفاء بالتزاماتها في التواريخ استحقاقها .

6/ المؤسسة الحكومية :

تهتم هذه الأخيرة بالتحليل المالي لغرض الرقابة على أداء المؤسسة وتعاملها مع القوانين والأنظمة المعمول بها وكذلك لغرض تحليل الأداء المالي لأغراض الضريبة والتحليل سياسة المؤسسة التسيعرية و البيعة."[2]

[1] منير شاكر محمد إسماعيل وعبد الناصر نور, التحليل المالي,دار وائل للنشر,الطبعة 2,عمان ,2005,ص ص24 25

[2] الياس بن ساسي ويوسف قريشي ,التسيير المالي ,دار وائل للنشر ,عمان ,2006,ص ص 65 66

ثانيا: مصادر بيانات التحليل المالي

"لا يكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية, بل لا بد له من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل ,وبشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين همَا :

أ/المصادر الداخلية للبيانات.

ب/المصادر الخارجية للبيانات .

أ/المصادر الداخلية للبيانات: وتشمل البيانات التالية:

1 ـ قائمة المركز المالي .

2ـ قائمة الدخل .

3ـ قائمة التدفقات النقدية .

وتعتبر هذه القوائم المالية بيانات محاسبية الختامية وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية :

*تقرير مدقق الحسابات

*التقرير الختامي للأعضاء مجلس الإدارة

*التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية

*بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح بشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل والدراسة في المجالات التالية :

ـ الأصول :ويشمل ما يلي :

1ـ البضاعة: أسس التقويم, طريقة تسعير البضاعة المصروفة, الأصناف الراكدة متوسط المخزون .

2ـ الأصول الثابتة: القيمة السوقية, حقوق الرهن عليها.

3ـ البنك: هل يحتوي على أرصدة مفيدة أو مجمدة.

4ـ الأوراق المالية: هل هو مستعرة و يمكن بيعها بسهولة حقوق الرهن عليها .

5ـ المدينون:فترة الائتمان مخصص الديون المشكوك فيها وطريقة حسابها متوسط فترة المدينين .

ـ الخصوم :وتشمل ما يلي :

1/طويلة الأجل: تواريخ استحقاقها حقوقها على أصول ثابتة .

2/قصيرة الأجل : شروط الائتمان الممنوحة للوحدة.

*التكاليف: كيفية تجميعها وتصنيفها وتوزيعها .

*الإيرادات: أنواعها وتقسيمها.

ب ـ المصادر الخارجية للبيانات :

وتعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير النتائج التحليل ,ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي :

1ـ بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية .

2ـ البيانات الصادر عن الأسواق المال ومكاتب السمسرة.

3ـ الصحف والمجالات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي

4ـ المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدي أرصدة المدنين والدائنين .

5ـ المكاتب الاستشارية."[1]

[1] منير شاكر محمد ,مرجع سابق ,ص 21 22

المبحث الثاني : التحليل المالي الساكن

تعتبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسب هذه العناصر أي مبدأ السيولة استحقاق و يتم هذا الترتيب على المبدأ التالية :

*تصنيف الأصول حسب السيولة من الأعلى إلى الأسفل .

*تصنيف الخصوم حسب الاستحقاق من الأعلى إلى الأسفل .

*لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين نعتمد على معيار السنة الواحدة (السنوية).

إلا أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة استحقاق فحسب معيار السيولة نجد بعض التثبيتات سهلة البيع أي أكثر قابلية للتحول إلى سيولة بينما نجد بعض عناصر المخزون أقل قابلية للتحول إلى سيولة وحسب مبدأ الاستحقاق نجد الاعتمادات البنكية أكثر استقرار من العنصر الأخرى,من خلال الميزانية المالية يتم معرفة الوضعية المالية للمؤسسة التي وصلت إليها والقدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة في موعدها .

الشكل رقم 01 : الميزانية المالية

الأصول	**الخصوم**
الأصول الثابتة قيم ثابتة قيم ثابتة أخرى	**الأموال الدائمة** الأموال الخاصة الديون الطويلة الأجل
الأصول المتداولة قيم الاستغلال قيم قابلة للتحقق قيم جاهزة	**ديون قصيرة الأجل**
المجموع الأصول	**المجموع الخصوم**

المصدر: ناصر دادي عدون,التحليل المالي,دار المحمدية,الجزائر,1999,ص18

الهدف من هذا الشكل معرفة المؤسسة ما لها من ممتلكات و حقوق (الاصول) , وما عليها من مستحقات و ديون (الخصوم)

المطلب الأول :التحليل المالي عن طريق المؤشرات المالية

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف التحليل المالي :

1/"رأس المال العامل الدائمFR:هو من أهم مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان ,ويعرف بأنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة ويمكن حسابه من جهتين للميزانية :

*من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض الأموال الدائمة بالنسبة الأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية

رأس المال العامل الدائم = أموال الدائمة – أصول الثابتة.

*من أسفل الميزانية : يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي :

رأس المال العامل الدائم = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل .

حالات رأس المال العامل الدائم :

من أعلى الميزانية :

الحالة الأولى :رأس المال العامل الدائم موجب (الأموال الدائمة >الأصول الثابتة)

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل الدائم عن وجود فائض في الأموال الدائمة بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع أصولها الثابتة بواسطة مواردها المالية الدائمة.

الحالة الثانية: رأس المال العامل الدائم سالب (الأموال الدائمة<الأصول الثابتة) في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الأصول الثابتة مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل .

الحلة الثالثة :رأس المال العامل الدائم معدوم (الأموال الدائمة = الأصول الثابتة)

وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة توافق التام في الهيكل الموارد والاستخدامات وتمثل التوازن المال الأدنى.

من أسفل الميزانية :

حالة الأولى: رأس المال العامل الدائم موجب (الأصول متداولة>الديون القصيرة الأجل) أي أن مؤسسة تستطيع مواجهة الديون القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان.

حالة الثانية: رأس المال العامل الدائم سالب (الأصول متداولة<الديون القصيرة الأجل) في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصيرة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصيرة .

حالة الثالثة: رأس المال العامل الدائم معدوم(الأصول المتداولة= الديون القصيرة الأجل) في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية الديون القصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز و هي مثلى نادرة الحدوث."[1]

و هناك عدة الأنواع من رأس المال العامل الدائم نذكر منها ما يلي :

1. 1." رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي للأموال الخاضعة عن تمويل الأصول الثابتة,والهدف منه معرفة مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثمارها من أموالها الذاتية ويحسب كما يلي :

. رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة –الأصول الثابتة.

1. 2. رأس المال العامل الإجمالي: يسمى أيضا رأس المال العام أو الاقتصادي ويعني بذلك مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها لتسيير استغلال المؤسسة وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة السنة أو أقل ويشمل كل الأصول المتداولة التي في الدورة المالية, يحسب كأتي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة .

رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول – الأصول الثابتة .

وهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة .

1. 3. رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة

تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون القصيرة الأجل

رأس المال العامل الأجنبي =رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص.

[1] هواري سويسي , تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير , جامعة الجزائر, 2007,ص 53 وص54

الهدف منه هو تحديد مدى التزام المؤسسة اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها وهذا بدوره يحدد لنا ارتباط المؤسسة بالغير. " [1]

2/"احتياجات رأس المال العاملBFR: ندرس احتاج رأس المال العامل في الأجل القصيرة وتصبح الديون القصيرة الأجل عندما يصل موعد تسديدها وتسمى موارد الدورة بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى السيول فتسمى احتياجات دورة الاستغلال فيحول المسير المالي استعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال على أن تكون ملائمة بين استحقاقي الموارد مع الاحتياجات وتحسب بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = (مجموع الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)– (ديون قصيرة الأجل– السلفيات المصرفية أو التسبيقات البنكية).

الحالات التي تميز BFR :

الحالة 1:احتياجات رأس المال العامل موجب (مجموع الاصول المتداولة –القيم الجاهزة > ديون قصيرة الأجل –سلفات مصرفية) يعني ان المؤسسة تستطيع مواجهة الديون القصيرة الأجل بواسطة اصولها المتداولة خالية من القيم الجاهزة.

الحالة 2 : احتياجات رأس المال العامل سالب (مجموع الاصول المتداولة –القيم الجاهزة < ديون قصيرة الأجل –سلفات مصرفية) يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على اصولها المتداولة الخالية من القيم الجاهزة

الحالة 3 : احتياجات رأس المال معدوم (مجموع الاصول المتداولة –القيم الجاهزة = ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية) يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على اصولها المتداولة الخالية من القيم الجاهزة دون تحقيق فائض أو عجز

3/ الخزينة الصافية : يمكن تعريفها على أنها مجموعة أموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما نستطيع المؤسسة توفير من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال ويمكن حسابها كما يلي :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل .

الخزينة =القيم الجاهزة – تسبيقات بنكية."[1]

[1] ناصر دادي عدون , مرجع سابق , ص51

المطلب الثاني : التحليل المالي عن طريق النسب المالية

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون أداء نشاط معين زمنية معينة وتعتبر من أهم محاور التحليل المالي الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي, ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعية من طرف المؤسسة أو من الطرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة .

يمكن تعريف النسب المالية على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى, كرأس المال أو القيمة المضافة وتسمح هذه النسب المحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة وتحديد صورتها للمتعامين المهتمين بها كالمساهمين والبنوك فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ,ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين الماليين و المحللين ومن أهم هذه النسب نذكر منها :"[2]

*النسب الوضعية أو الهيكلية ,

*نسب التمويل والاستقلالية المالية,

* نسب السيولة,

*نسب النشاط.

*نسب المردودية

وسنتعرض فيما يلي إلى كل نسبة :

1/"النسب الوضعية أو الهيكلية: تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من العناصر الميزانية وتمثل في :

1.1- نسب الوضعية الخاصة بالأصول :

نسبة الأصول الثابتة= الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول

---

[1] ضيف أمينة , برزوان رحمة , التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية , مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في نقود مالية وبنوك , جامعة بومرداس ,2010,ص63

[2] عدنان النعيمي وأرشد فؤاد الميمي،التحليل والتخطيط المالي، دار للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008 ، ص 85

نسبة المخزونات =قيم الاستغلال ÷ مجموع الأصول

نسبة العملاء = قيم المحققة ÷ مجموع الأصول

نسبة القيم الجاهزة = القيم الجاهزة ÷مجموع الأصول

2.1. نسب الوضعية الخاصة بالخصوم :

نسبة الأموال الخاصة =الأموال الخاصة ÷مجموع الخصوم

نسبة الديون طويلة الأجل =الديون طويلة الأجل ÷ مجموع الخصوم

نسبة الديون قصيرة الأجل =الديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم "[1]

2- "نسب التمويل والاستقلالية المالية: تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية والخارجية، وتتمثل هذه النسب في :

2. 1. نسبة التمويل الدائم: وتحسب كما يلي :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة(الأموال الخاصة+الديون طويلة الأجل)÷ الأصول الثابتة)

إذا كانت هذه النسبة تساوي 1 هذا يعني أن رأس المال العامل الدائم معدوم و حتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه المؤسسة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

2. 2. نسبة التمويل الذاتي أو الخاص:وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة،تحسب كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة.

*إذا كانت هذه النسبة تساوي 1 هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم،أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما ديون طويلة الأجل إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة.

*إذا كانت هذه النسبة أكبر 0.5 في حالة مثلى.

[1] نفس المرجع , ص 94

3.2ـ نسبة المديونية:تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في التمويل المؤسسة من جهة وتبيين العلاقة بين رأس المال العام الخاص والديون من جهة أخرى،ويمكن معرفة درجة الخطر المالي ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير،وتحسب كما يلي:

نسبة المديونية= الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم.

تعبر عن مدى ضمان الديون للغير ومن الأحسن أن تكون أقل من 0.5

2ـ 4ـ نسبة الاستقلالية المالية:إن المبلغ الديون المالية (ما عدا السلفيات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة،وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة÷ مجموع الديون.

تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا الديون.

5.2ـ نسبة القابلية أو القدرة على السداد:وتحسب كما يلي :

نسبة القدرة على السداد=مجموع الديون ÷مجموع الأصول

3ـ نسب السيولة: تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على السداد التزاماتها عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها القصيرة الأجل،وتتمثل النسب السيولة في :

1.3ـ نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصيرة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة ÷الديون القصيرة الأجل

*إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل و بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

*إذا كانت هذه النسبة أصغر من 1 معناه أن المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل.

2.3ـ نسبة السيولة المختصرة:توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزناتها، وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة= (القيم الجاهزة+القيم الغير الجاهزة)÷الديون القصيرة الأجل

*وتكون هذه النسبة محصورة بين 0.3و0.5 تبيين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ما عدا قيم الاستغلال.

3.3. نسبة السيولة الفورية أو الجاهزة:تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة،و يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصيرة الأجل،وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة الفورية=القيم الجاهزة ÷الديون قصيرة الأجل

*وتكون محصورة بين 0.25 0.33 وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية ديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها.

4.3. نسبة المخزون إلى رأس المال العامل:وتحسب كما يلي:

نسبة المخزون إلى رأس المال العامل=المخزون ÷(الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل)."[1]

4/" نسب النشاط أو التسيير أو الدوران : تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات بين مستوى المبيعات و مستوى الاستثمار و نسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء و الربحية للمؤسسة على المدى البعيد و هي :

1/4. مدة دوران المخزون :

. مدة دوران المخزون = (الاستهلاك السنوي للمخزون ×360)/ متوسط المخزون

. متوسط المخزون = (مخ 1 + مخ 2) / 2

و تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل ا والى المتاحات في حالة البيع الفوري .

1/4. مدة دوران قروض الزبائن :

. مدة دوران قروض الزبائن = (الزبائن +أوراق القبض) ×360/مبيعات السنة

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها و من مصلحة

[1] محمد هيثم الزغبي ،الادارة والتحليل المالي لغرض الاستثمار ،دار الفكر للطباعة ،الاردن ،2000،ص ص 86 87

المؤسسة إن تكون هذه المدة اقصر ما يمكن حتى تستطيع ان تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن , لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول ان سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة و إن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن و هذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة .

3/4ـ مدة دوران قروض الموردين :

ـ مدة دوران قروض المودين = (الموردين + أوراق الدفع)×360/مشتريات السنة

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب , و لكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الإتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم .

4/4 ـ مدة دوران رأس المال :

ـ مدة دوران رأس المال =(المبيعات أو رقم الأعمال×360)/مجموع الأصول

5 ـ نسب المردودية: تعتبر هذه النسبة على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل للمورد المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد.

1/5ـ نسبة رأس المال المتداول:وتحسب كما يلي :

نسبة رأس المال المتداول= رقم الأعمال الصافي ÷ رأس المال العامل

2/5ـ نسبة رأس المال الخاص:وتحسب كما يلي :

نسبة رأس المال الخاص = رقم الأعمال الصافي ÷رأس المال الخاص

3/5ـ المردودية الاقتصادية :وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها ,وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية ÷مجموع الأصول الاقتصادية

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمر أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

4/5ـ المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين , فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة,وتحسب كما يلي :

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة.

5/5. نسبة مردودية الأصول الثابتة : وتحسب كما يلي:

نسبة مردودية الأصول الثابتة= النتيجة الصافية ÷ الأصول الثابتة."[1]

المطلب الثالث :أهمية التحليل المالي عن طريق النسب المالية

إن أسلوب النسب المالية مهم لعملية تقييم الأداء المالي كما تظهر النقاط التالية :

-" يعتمد أسلوب النسب المالية في تحديد أداء نشاط أو عنصر معين , عن طريق اتخاذ العلاقة بين متغيرين أو أكثر , مما ينتج عنه أرقام معينة تأخذ شكل نسبة أو معدل معين , و الهدف من تحليل النسب النسب هو التعرف على القوى الداخلية للمؤسسة في إنجاز أنشطتها المختلفة و كذلك للمقارنة على مستوى الصناعة , وهي في العموم مؤشرات متعلقة بمختلف العمليات تساعد في تقوية عملية التقييم و التعرف على مدى انعكاسها على جوانب القوة و الضعف في المؤسسة .

- يمنح أسلوب النسب مرونة كافية للمهتم بتقييم الأداء في أن يختار النسب التي تناسب وجهة النظر و يعتبرها كمعايير للقياس .

- يمنح أسلوب النسب المجال لتوظيف خبرة و كفاءة المحلل المالي في تحليل المؤشرات التي سيشكلها , كما أنه سيسهل التعامل مع هذا الأسلوب رياضيا و إحصائيا , إضافة إلى إمكانية التحليل بالنسب لأغراض قصيرة الأجل و طويلة الأجل .

- تعتبر النسب المالية مؤشرات مالية يمكن استخدامها بواسطة متخذي القرار و التي تعينهم في الحكم على إدارة المؤسسات و توقع الأداء في المستقبل , مع العلم بأن الأهم في حساب هذه النسب هو تحليلها و تفسيرها .

- تمكننا النسب المالية من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة و كذا مقارنة أداء المؤسسة بأداء مثيلاتها المنافسة لها ."[2]

[1] محمد مطر,الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإتمان الاساليب و الإستخدامات الحديثة ,الطبعة الأولى,دار وائل للنشر ,2003,ص28

[2] رضوان باصور ,إستخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة ,مذكرة ماجستر في علوم التسيير ,جامعة المدية ,2009, ص 51

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الاول : عرض دراسات سابقة

الدراسة الأولى: جحنين كريمة، التحليل المالي الغراض االداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص الادارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، سنة 2013/2014.

إشكالية الدراسة :

ركزت هذه الدراسة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و ترشيد قرار الاستثمار في البورصة ؟

أهداف الدراسة:

إبراز أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة للإطلاع على الوضع الحقيقي للمؤسسة، ومن ثم اقتراح الحلول اللازمة لتفادي المشاكل داخل المؤسسة مستقبلا، وكذلك إمداد المسيرين في المؤسسة بالعموميات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها .

كذلك توعية المؤسسات والمستثمرين بأهمية التحليل استثماري في ترشيد قرارات الاستثمار في البورصة.

وإعطاء صورة واضحة ودقيقة للمهتمين بالاستثمار في البورصة ومنحهم مدخل علمي مناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة .

نتائج الدراسة:

- التحليل المالي للقوائم المالية هو المرجع الرئيسي لتوفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة.
- تعتبر بورصة الجزائر ضعيفة من حيث نشر المعلومات مقارنة بباقي البوصات الأخرى، كما تتسم بتوافر عدد قليل من مصادر المعلومات والتحليلات .
- يعتبر الاستثمار المالي عملية معقدة ترتبط بوجود بيئة استثمارية يحكمها العائد والمخاطرة .

الدراسة الثانية : عيسى سيهام، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء) بومرداس (، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص ادارة اعمال المؤسسات سنة 2016/2017.

إشكالية الدراسة:

تطرقت هذه الدراسة إلى الإشكالية التالية: ماهي أهم آليات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص أهداف الدراسة كما يلي :

– تسليط الضوء على أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
– إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، و دوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.
– التعرف على القوائم المالية و أهم النسب المالية المستوحاة منها وكيفية توظيف المحتوى المعلوماتي لجدول حسابات النتائج والميزانية المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية.
– التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء بومرداس– GCB

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة :

من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

– بالنسبة للسيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كبير من السيولة خلال السنوات، و هذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها و كذلك التزاماتها القصيرة الأجل دون أية صعوبات، لكن هذه السيولة مبالغ فيها يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.
– المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها مما يسمح بالحصول على ديون إضافية.
– من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تراجع في أدائها خلال السنة الأخيرة من الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها المالية و الثابتة.

الدراسة الثالثة: طير الويزة، سايغي باهية فريال فعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري البويرة، (مذكرة لنيل شهادة ماستر 2 في المحاسبة والتدقيق).

إشكالية الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على الإشكالية التالية :هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة ؟

أهداف البحث :

كان الهدف من الدراسة هو إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار و إبراز مدى فعالية و أهمية هذه التقنية، وعرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي و تطبيقها في المؤسسة الجزائرية و معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة .

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي .

نتائج الدراسة :

ومن بين ما توصلت إليه الدراسة :

• رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لان رأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة الغير مستغلة.

• المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.

• المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.

الدراسة الرابعة: تبة سومية، دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر سنة 2009-2012 .

ركزت الدراسة على الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز دور التحليل المالي كأداة تقييمية تساعد المؤسسات في التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها.

- إبراز أثر تطبيق معايير المحاسبية الدولية في إعداد دراسة وتحليل القوائم المالية بالمؤسسة.

- إسقاط الجانب النظري من الدارسة على المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء ومن ثم التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

منهج الدراسة:

تم إستخدام كل المنهج الوصفي و التحليلي في هذه الدراسة .

نتائج الدراسة:

• لا تؤثر المعايير المحاسبية الدولية على المنهجية العامة للتحليل المالي وإنما في محتوى القوائم المالية والنسب المالية.

• تم إستخراج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة اعتمادا على القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بطريقة أسهل مما كانت عليه و ذلك دون الحاجة إلى إعادة تبويب عناصرها و يلاحظ منها ما يلي:

•المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها عند تاريخ إستحقاقها لوجود فائض في السيولة بدلالة موجبة في رأس المال العامل طول الفترة 2009-2012.

المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات

جدول رقم 1 أوجه التشابه والاختلاف

الدراسات	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الاولى : جحنين كريمة، التحليل المالي لأغراض الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة	-إبراز اهمية التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة . -استعمال المنهج الوصفي التحليلي .	- تمحورت الدراسة حول الاستثمار في البورصة الجزائرية . - الفترة الزمنية : حيث اجرت الدراسة التحليل سنة 2013.
الدراسة الثانية : عيسى سيهام، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	تطرقت الدراسة الى أهمية التحليل المالي وكيف يساهم في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية	- فترة و مكان الدراسة : حيث قامت باجراء دراستها للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية للبناء خلال سنوات2013/2014/ 2015
الدراسة الثالثة : طير الويزة، سايغي باهية فريال، فعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة.	إبراز دور التحليل المالي و مدى أهميته في معرفة الوضع المالي للمؤسسة مع استعمال الأسلوب الوصفي التحليلي .	- فترة الدراسة : حيث قامت باجراء الدراسة للسنوات2011/ 2013/2012 - مكان الدراسة : ديوان الترقية والتسيير العقاري *البويرة *
الدراسة الرابعة : تبة سومية ، دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة	إبراز دور التحليل المالي كأداة تساعد المؤسسة في معرفة وضعيتها المالية واستعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .	- تمحورت الدراسة حول مدى مساهمة المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة. - فترة و مكان الدراسة: أجرت الدراسة تحليل للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2013.

المصدر : من إعداد الطالب

تناولت الدراسات السابقة أهمية التحليل المالي كأداة تقييمية تساعد المؤسسات في التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها، إبراز دور التحليل المالي في تقييم المركز المالي للوحدة في تاريخ معين و ذلك بمراقبة البيانات و المعلومات باستخدام بعض الأساليب الرياضية و الإحصائية، أيضا تطرقت إلى أدوات التحليل المالي و منهجيته ونسب السيولة والمردودية الى غير ذلك، كما تناولت أيضا أهمية تطبيق معايير المحاسبية الدولية في دراسة وتحليل القوائم المالية بالمؤسسة.

تطرقت أيضا إلى التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار و إبراز مدي فعالية و أهمية هذه التقنية، وعرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي، وتطبيقها في المؤسسة الجزائرية، والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسات التي كانت محل الدراسة .

و تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسات في الفترة الزمنية المدروسة و مكان الدراسة (المؤسسة التي كانت محل الدراسة) كما ربطت بعض الدراسات التحليل المالي بالمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية و بعضها تطرق إلى البورصة الجزائرية وهنا كان الاختلاف بين هذه الدارسات .

المطلب الثالث: تحليل أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب الى بعض الاختلافات في النتائج المتحصل عليها من خلال دراستي مع بعض الدراسات السابقة وذلك وفقا لما يلي:

أ. الدراسة الأولى : جحنين كريمة، التحليل المالي لأغراض الأداء وترشيد قرارات الاستثمار في البورصة

تكمن أوجه الإختلاف بين النتائج المتحصل عليها من خلال الدراستين في مايلي:

– تعتمد البورصة الجزائرية على الإستثمار المالي الذي يعتبر عملية معقدة ترتبط بوجود بيئة إستثمارية يحكمها العائد والمخاطرة، أما المؤسسة الإقتصادية فتعتمد على مواردها الخاصة سواء كانت مالية أو عينية.

– من بين أبرز الإختلافات أن البورصة الجزائرية لا تتوفر على الكثير من المعطيات والمعلومات، وبالتالي يصعب القيام بعملية التحليل المالي، على عكس المؤسسة الإقتصادية التي تتوفر على معلومات كافية للقيام بالتحليل المالي.

ب. الدراسة الثانية : عيسى سيهام، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

حققت المؤسسة الوطنية للهندسة نتائج صافية للسنوات المالية الثلاث جيدة على مدار السنوات الثلاث على عكس المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي فقد سجلت خسارة سنة 2014 ولكنها تداركت الوضعية وحققت ربح سنة 2015 وهذا أمر جيد للمؤسسة .

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تطرقت إليه في هذا الفصل نستنتج انه على المحلل المالي إن يتبع مراحل أساسية من تحويل عناصر الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية ثم إلى ميزانية مختصرة و نقوم بتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن (رأس المال العامل , احتياجات رأس المال العامل , الخزينة) ثم بواسطة النسب و أهمها (نسب المردودية , النسب الهيكلية , نسب السيولة , نسب النشاط)، و هذه الأخيرة تمكنه من معرفة الهيكل المالي للمؤسسة بأكثر دقة وإعطاء تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني :

دراسة حالة تطبيقية على مستوى المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي

التمهيد:

إن أول خطوة في هذا الفصل هي خطوة تمهيدية لدراستي التطبيقية و تتمثل في تقديم نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي بمليانة مما يسمح لنا بالتعرف عليها من جهة و التعرف على هوية المؤسسة المتفرعة عنها من جهة أخرى , ويعد التربص التطبيقي حلقة واصلة لما جاء في الفصل الأول, فبعدما كونا فكرة لا بأس بها عن التحليل المالي و أدواته في المؤسسة في الفصل الأول , و كيفية اتخاذ القرار داخل المؤسسة سوف يتجلى لي القيام بالتحليل المالي للمؤسسة ,و هذا اعتمادا على المعلومات المالية في تقييم وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عرض القوائم المالية بالإضافة إلى تقديم عدة مؤشرات تنبئ بالوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلال دراستي التطبيقية للمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي الواقعة بمدينة مليانة والتي تعتبر مؤسسة إنتاجية تابعة للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ،وهي متخصصة في إنتاج الأدوات الصحية سادرس عرض صحة المؤسسة والقيام بتحليل المالي لها باعتبارها مؤسسة اقتصادية، كذلك تقديم النتائج المالية المتعلقة بها.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي

لقد وفقنا لأن تكون دراستي التطبيقية في المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي بمليانة وسوف نتطرق في هذا المبحث من خلال أخذ نظرة عامة حولها.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة

" لإجراء دراسة تحليلية حول المؤسسة يستوجب التعرض إلى تاريخها التأسيسي ونمط التسيير المعمول داخلها , بالإضافة إلى تطور الهيكل التنظيمي لها ، كما أن التحصل عليها من المسؤولين توضح التطورات التي لخصتها في هذا المطلب.

1ـ1 نشأة ومراحل تطور المؤسسة

قبل التطرق إلى النشأة يجب القول أنها فرع تابعة للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية وهي تقع بولاية تيزي وزو , تضم عدة وحدات وفروع موزعة عبر التراب الوطني من بينها فرع مليانة (المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي) وهي محل دراستي التطبيقية .

بعد تحولات شملت أجهزتها الداخلية وكذا أعمالها , فقد كانت مؤسسة وطنية للمواد النفعية المعدنية حيث نشأت بالأمر 67/ 236 المؤرخ في ديسمبر 1967 ,حيث تمحورت أعمالها في صناعة وتركيب المواد المعدنية الحرارية ,وعلى أثر برنامج 1974 / 1977 أسس مشروع وحدة الطرق والطلاء.

2ـ1 تعريف المؤسسة :

المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي ــ فرع مليانة ــ تقع في مدخل مدينة على طريق عين التركي مساحتها الإجمالية تقدر 81.907 متر مربع وهي مزودة بسلسلة إنتاج تعمل 08 ساعات يوميا و 05 أيام في الأسبوع (الجمعة والسبت عطلة) وتحتوي على الأقسام التالية :

1ــ جناح الإداري

2 ــ مخزون المنتجات تامة الصنع , أخرى لتخزين المواد الأولية

3ــ ورشة الصناعية والتصليح

4 ــ ورشة الإنتاج

إضافة إلى وحدة تجارية بيع بعين الدفلى, وتظم حاليا 122 عاملا موزعين على عدد من المصالح متناسقة فيما بينها لمتابعة الإنتاجية من أول مراحله إلى عملية ما بعد البيع أما عن طبيعتها القانونية فهي لا تزال تخضع للقطاع العام في شكل شركة ذات أسهم.

المطلب الثاني : مهام المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي

إن المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي ـ فرع مليانة ـ كغيرها من المؤسسات الإنتاجية لها عدة مهام تتمثل في إنتاج مجموعة الأدوات الصحية وتتمثل في :

*حوض مغسل فردي 600 ملم / 485 ملم مصنوعة من الفولاذ مطلي مرتين بالخزف على الألوان وحسب الطلب .

*مغسل جماعي 1200 ملم / 485 ملم هو الأخر مطلي مرتين ومصنوع من الفولاذ ويوجه هذا المنتج إلى المدارس والجامعات والمؤسسات العمومية .

*مصرف مياه مطبخ إينوكس 500ملم / 1200 ملم سمك الورقة (1ملم) مصنوع من قطعة واحدة ودون تلحيم.

*مصرف مياه مطبخ من الفولاذ مطلي بالخزف:

ـــ 100 ملم /600 ملم (حوض واحد)

ـــ 1200ملم / 500 ملم (حوضين)

*حوض مرش الحمام.

*وقد تم إعادة فتح ورشة إنتاج المدفآت حيت قدرت ب 2000 وحدة لموسم 2009 وكان ذلك حسب الطلب .

كما أن هناك عمل ثانوي تقوم به المؤسسة , حيث تم على مستواها نقل المنتجات الكهرومنزلية إلى نقاط البيع بعين الدفلى , إلى بيع كل هذه المنتجات المختلفة تباع بمقياس معين وألوان مختلفة إضافة إلى كل القطع الملحقة."[1]

المطلب الثالث : مصالح المؤسسة ومهامها

"للمؤسسة عدة مديريات ومصالح تنطوي تحت هيكلها التنظيمي الذي تسير عليه وذلك كما يلي :

1/ المديرية العامة : مسؤوليتها تتفرع إلى مجموعة المصالح:

*مصلحة مراقبة النوعية : يسهر على سير المصلحة ثلاثة موظفين وهم رئيس المصلحة ومساعديه مهمتهم مراقبة النوعية والجودة المطلوبة في المنتج عبر مراحل التصنيع ومدى قبوله للبيع وكذا مطابقته للموصفات المرغوبة , وذلك دون إغفال الموارد الأولية المستعملة علما أن المؤسسة متحصل على شهادة الجودة إيزو 2008 / 9001

*مصلحة الأمن والوقاية : تتكون هذه المصلحة من أعوان أمن يقسمون حسب نوبات العمل وذلك للسهر على أمن الوحدة ليلا ونهارا , وفريق آخر منهم مكلفون بمراقبة مدى أمن العمال في خط الإنتاج من حيث ارتداء الملابس اللازمة لعمل وأحذية خاصة القفازات و واقي الفحم والنظارات لمنع دخول الطلاء إلى العين .

وعلى ذلك يمكن تصنيف العمال حسب الدرجات وحسب السلم الإداري كما يلي :

ـ إطار سامي بدرجة إطار بدرجة مابين 15 و 19.

[1] وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ـ عون مهارة ما بين 11 و14 .

ـ عون تنفيذ (عادي) بدرجة ما بين 7و10.

2/ مديرية الإدارة والمالية : مكلفة بتسيير الأعمال المالية و الإدارية للمؤسسة , ويعتبر العمود الفقري في خلق المصالح إذا تنسق وتخطط البرامج التي تعتمد عليها المؤسسة في أمورها وتضم مصلحتين لها وهما:

أ ـ إدارة الموارد البشرية , الإدارة العامة والشؤون القانونية :

يتركز عمل أعضائها المتكون من ثلاثة عمال هم رئيس المصلحة الذي مهمته التنسيق بين مختلف الوظائف الرئيسية وتمثل المؤسسة أمام الجهات الإدارية والقضائية والمسير الاجتماعي ومسير العمال والأجر.

أما المسير العمال الأجر توكل له مهمة مراقبة الحركة اليومية للعمال من بداية النشاط اليومي إلى نهايته تسل العطل إعداد كواشف الراتب والعلاوات . أما بالنسبة للمسير الاجتماعي فهو يهتم بالجوانب الاجتماعية للعمال من التأمينات والضمان الاجتماعي ضف غلى ذلك فرع الوسائل العامة .

ب ــ مصلحة المحاسبة والمالية :

تقوم هذه المصلحة بتسجيل كل المدخلات والمخرجات من وإلى المؤسسة سواء كانت مواد أولية أو لوازم استثمارات في حساباتها الخاصة على الشكل نقد كما أنها متفرعة إلى عدة جوانب : صندوق , البنك , المشتريات المبيعات , الخدمات , الأجور الاستثمارات .وتترجم هذه الجوانب في نهاية كل سنة إلى ميزانية ختامية وتحليلات حسابية لكل حساب بحيث تكون هذه الأرقام مطابقة مع المخزون والبنك والصندوق والجرد النهاية السنة وتنقسم إلى فرعين : المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية .

3/مديرية الإنتاج و الاستغلال :مختصة أساسا في المراقبة سير عملية الإنتاج و ودورته الإنتاجية ابتداء من دخوله إلى المصنع (الإنتاج) كمادة أولية على أن يصبح تام الصنع , ويضم هذا القطاع أربع خطوط عبر ورشتي الإنتاج , بالإضافة إلى مصلحة الصيانة .

أ ـ ورشة الطرق : في هذه الورشة يأخذ المنتج شكله المناسب , إذ تمر عملية الإنتاج فيها ثلاثة خطوط وهي :

*الخط الأول : يحتوي على ضاغطة من الحجم بقدر 1600 طن وضاغطة من الحجم المتوسط بقدر 600 طن متخصصة في إنتاج حوض الحمام , ويكون التحكم بإلصاق الطع الثانوية لتسهيل عملية ر فع المواد المطروقة .

* الخط الثاني : يحتوي على ثلاثة ضاغطات وهذا الخط مختص في إنتاج باقي المنتجات الأخرى:

ــ الأولى بطاقة 600 طن

ــ الثانية بطاقة 500 طن

ــ الثالثة بطاقة 315 طن

*الخط الثالث : متخصص في صنع القطع الصغيرة مثل : أرجل حوض حمام .

ب ـ ورشة الطي : مهمتها إكمال عمل الورشة السابقة , وهي تحتوي على الخط الرابع للتنظيف والعمل فيها يتم على مستويين :

ـ لما تصل القطعة من ورشة الطرق يتم تنظيفها من الزيوت والصدأ وتجهيزها لعملية الطلاء الأولي (الطلاء الأسود).

ـ بعد الطلاء الأولي تمر السلعة لتجفف تم تمرر ثانية لأخذ اللون المطلوب وبعد عملية التجفيف الثانية تصبح القطعة تامة الصنع إذا توضع مباشرة في حاويات خشبية سعة الواحدة 20 قطعة.

يحتوي قسم الإنتاج على تجهيزات مختلفة من الفرن : مكابح , ضاغطات , رافعات , وهو بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 500 قطعة في اليوم , ويبلغ عدد عمال هذا القسم عامل (عمال ورؤسائهم)

ج ـ مصلحة الصيانة : حسب طبيعة عمل هذه المصلحة فهي على علاقة مباشرة مع مباشرة مع مختلف مصالح الوحدة إذا توكل لها صيانة كل الاستثمارات من معدات وأدوات التدخل في الحالة وجود أعطال (انجاز مخططات الآلات العادية والكهربائية).

تتكون هذه المصلحة من 17 عامل : رئيس المصلحة , محضر وباقي العمال مقسمون حسب مهامهم من خراطة والصيانة التلقائية (الوقاية والتدخلات الصغيرة ومراقبة الطاقة الكهربائية الغاز والمياه) ضبط الآلات , مكانيك تلحيم وثلاث سائقين.

4/المديرية التقنية التجارية :

أ ـ المصلحة التجارية : هي المصلحة المختصة أساسا في تصريف المنتج عبر نقاط البيع المختلفة ويكون البيع بالجملة والتجزئة بالنسبة لعدد العمال التابعين للمصلحة وهم :

ـ رئيس المصلحة : وهو المسؤول عنها والمكلف بالبحث عن الزبائن .

ـ رئيس فرع البيع .

ـ مسير المخزونات والتوزيع

ويعتمد في تحديد سعر البيع على سعر الشراء للمواد الأولية بما فيها التكاليف الملحقة وهامش الربح أدناه10% وأقصاه 25%.

ب ـ مصلحة المخزونات و التموين : مهمتها الأساسية هي تموين المؤسسة بالمواد الأولية اللازمة للإنتاج من صفائح حديدية وطلاء ومواد أخرى خاصة بالإدارة , وتعتمد في ذلك على موردين من داخل الوطن وخارجه .و يشرف على هذه المصلحة أربعة عمال رئيس المصلحة تحتوي على ثلاث مخازن :

1ـ مخزون للمواد الأولية بكل أنواعها .

2ـ مخزون قطع الغيار و وسائل النقل .

3ـ قسم المشتريات مهمته تحرير طلب الشراء بعد استلام طلب التموين من المسير المخزون قسم تسيير المخزونات مهمته مراقبة حركة المخزونات وإعداد تقارير يومية لها."[2]

[1]وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لمؤسسة العتاد الصحي

يبرز الهيكل التنظيمي صورة عامة عن المختلف العلاقات التي تربط العديد من المراكز اتخاذ القرار ونقاط تنفيذها وبالنظر إلى مختلف الاتجاهات المعتمدة كمسارات للاتصال فيها بينما مع العلم أن تصميمه مرتبط على حد كبير بتحقيق أهداف المؤسسة لذلك لابد أن يستجيب هذا الهيكل لمختلف ما تسعى للوصول إليه.

وما يتميز به الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي * فرع ملیانة * هو تعرضه للعديد من التغيرات والتعديلات سواء الإضافة أو النقصان وذلك ليتجاوب مع المتغيرات والمتطلبات الجديدة لتسيير وللبيئة على الصعيد الداخلي والخارجي .

فالهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي فرع ملیانة محل الدراسة لم يخالف هذه القاعدة إذا عرف بعض التغيرات والتعديلات منذ نشأتها.

وعليه ركزنا اهتمامنا على الهيكل التنظيمي الذي استقرت عليه المؤسسة في الآونة الأخيرة فإننا نجده مكونا من المديرية العامة وثلاث مديريات فرعية تضم المصالح ويمكن توضيح ذلك أكثر في الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية العتاد الصحي

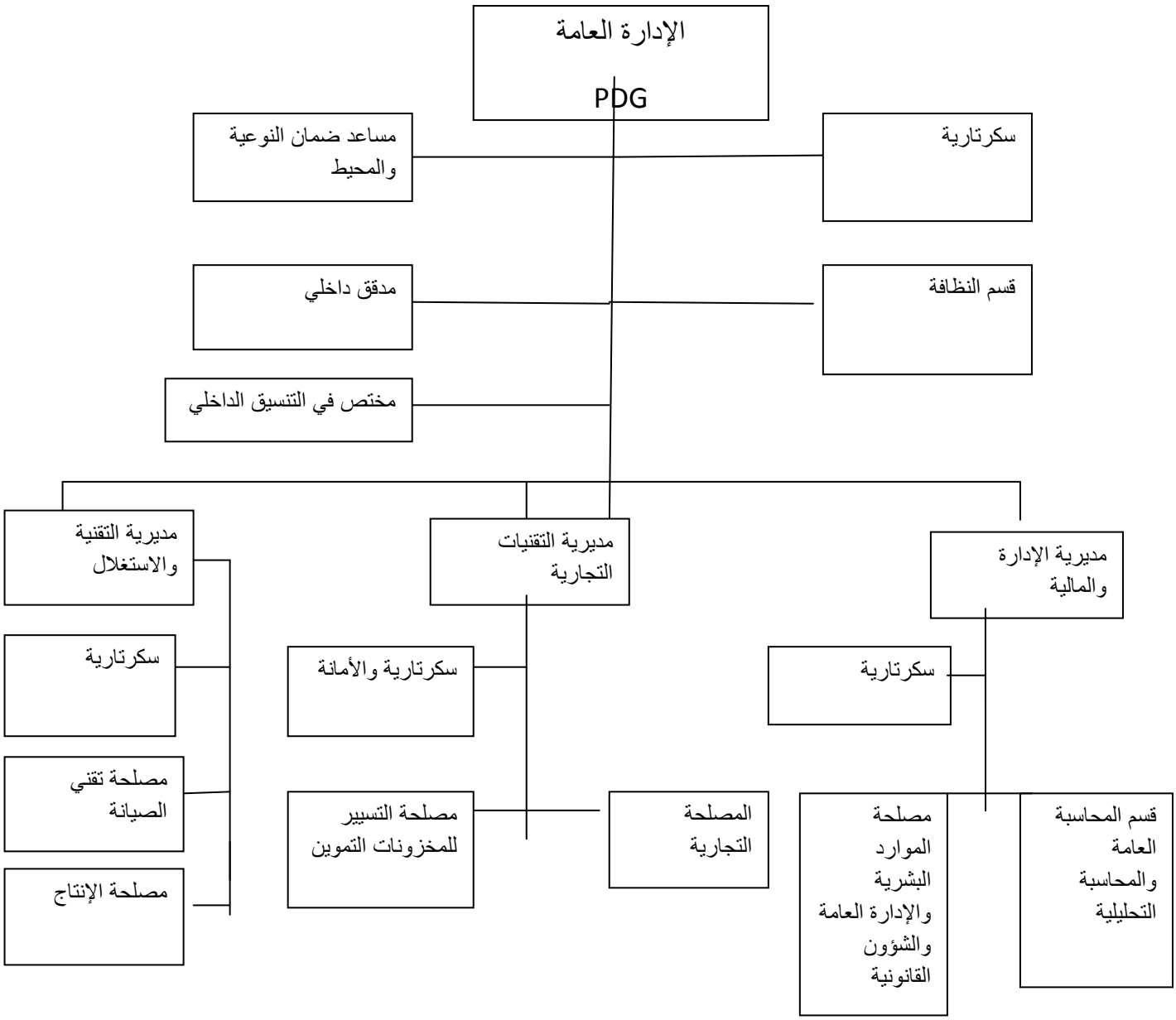

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني : التحليل المالي الساكن المؤسسة العتاد الصحي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التحليل المالي الساكن للمؤسسة , حيث سنقوم بالتحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي , ثم التحليل عن طريق النسب المالية و تحليل الاستغلال و عتبة المردودية ,و أخيرا التحليل عن طريق الروافع .

المطلب الأول : التحليل الميزانية المالية عن طريق المؤشرات التوازن المالي للمؤسسة

1/ الميزانية المالية للمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي

الجدول رقم 02 : الميزانية المختصرة لمؤسسة العتاد الصحي لسنة 2015/2014/2013

البيان / السنوات	2013		2014		2015	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
الأصول						
الأصول الثابتة	266923985,1	38.5	258039343.35	40.15	259336730.36	39.40
الأصول المتداولة	426972314,14	61.5	384669118.88	59.86	398867595.3	60.60
مج الأصول	**693896299.24**	**100**	**642708462.1**	**100**	**658204325.77**	**100**
الخصوم						
الأموال الدائمة	657553478.7	94.8	620044141.1	96.47	611407351.27	92.89
د.القصيرة الأجل	36342820.54	5.2	22664321.03	3.53	46796974.50	7.11
مج الخصوم	**693896299.24**	**100**	**642708462.1**	**100**	**658204325.77**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المؤسسة .

يبين الجدول أعلاه الميزانية المختصرة للمؤسسة الخاصة بالسنوات الثلاث حيث أن نسبة الأصول الثابتة سنة 2013 كانت 38.5%, أما سنة 2014 فقد ارتفع الى 40.15% , وفي 2015 انخفضت الى 39.40%.

أما نسبة الأصول المتداولة فقد كانت في سنة 2013: 61.5% ثم سنة 2014 : 59.86%

و سنة 2015 : 60.60%

وفيما يخص الأموال الدائمة فكانت في سنة 2013 94.8% ,ثم ارتفعت إلى96.7% ,ثم انخفضت إلى 92.89% .

أما الديون قصيرة الأجل فكانت في سنة 2013: 5.2% , ثم سنة 2014: 3.53% , ثم سنة 2015 :7.11%

1/ حساب رأس المال العامل وأنواعه :

جدول رقم 03: رأس المال العامل و أنواعه 2015/2014/2013.

السنوات البيان	2013	2014	2015
الأموال الدائمة (1)	657553478.7	620044141.1	611407351.27
الأصول الثابتة (2)	266923985,1	258039343.35	259336730.36
رأس المال العامل(1)-(2)	**390629493.6**	**362004797.8**	**352070620.9**
الأصول المتداولة (3)	426972314.14	384669118.8	398867595.3
الديون القصيرة الأجل (4)	36342820.6	22664321.0	46796974.50
ر.م.ع الدائم (3)-(4)	**390629493.5**	**362004797.8**	**352070620.8**
الأموال الخاصة (5)	443236009.14	395412766.4	385920684.32
الأصول الثابتة (6)	266923985.10	258039343.3	259336730.36
ر.م.ع الخاص(5)-(6)	**176312024.04**	**137373423.09**	**126583954**
الأصول المتداولة (7)	426972314.14	384669118.88	398867595.3
رأس المال العامل إجمالي (7)	**426972314.14**	**384669118.88**	**398867595.3**
د. ط. أ (8)	214317469.56	224631374.7	225486666.95
د.ق. أ (9)	36342820.6	22664321.03	46796974.50
ر.م.ع أجنبي(8)+(9)	**250660290.16**	**247295695.73**	**272283641.45**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

1- بالنسبة إلى رأس المال العامل الدائم فهو موجب مما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا وهذا مؤشر جيد من حيث التوازن المالي ,و نقول أن المؤسسة لها هامش أمان بمقدار 390629493.5 دج سنة 2013 ، و 362004797.8 دج سنة 2014 ، و 352070620.9 دج سنة 2015 و قادرة على سداد ديونها .

2- أما بالنسبة لرأس المال العامل الخاص هو عبارة عن قيم موجبة في السنوات الثلاثة و هذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية كما أنها قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية , و هو ما يدل على أن المؤسسة لديها ديون طويلة الأجل كلفتها أموال لكنها غير مستغلة .

3- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي ففي السنوات الثلاثة قيم موجبة يعني أنه يوجد للمؤسسة رأس مال اقتصادي موجه لتسيير النشاطات الاستغلالية للمؤسسة .

4- رأس المال العامل الأجنبي يدل على وجود الديون الطويلة الأجل دليل على تشبع المؤسسة بالديون على أن المؤسسة لها التزامات من واجبها الوفاء بها في المدى القصير و الطويل .

2/ حساب احتياجات رأس المال العامل BFR:

جدول رقم 04 : احتياجات رأس المال العامل 2015/2014/2013

البيان / السنوات	2013	2014	2015
الأصول المتداولة (1)	426972314.14	384669118.88	398867595.3
القيم الجاهزة (2)	66540118.86	95171230.95	127677153.05
(أ)استخدامات دورية (1)-(2)	**360432195.2**	**289497887.9**	**271190442.3**
الديون القصيرة الأجل (3)	3512307.24	22664321.03	46796974.50
التسبيقات البنكية (4)	1219213,3	00 00	00 00
(ب) الموارد الدورية (3)-(4)	**33904393.94**	**22664321.03**	**46796974.50**
احتياج ر م ع (أ)-(ب)	**326527801.26**	**266833566.8**	**224393467.8**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب في السنوات الثلاثة أي أن الاحتياطات اكبر من الموارد و هذا يعني أن المؤسسة لم تستطع أن تمول احتياجات الدورة في المؤسسة من موارد الدورة القصيرة الأجل و هذا العجز يمول برأس المال العامل الموجب أو بعبارة أخرى على المؤسسة أن تعمل على الحفاظ على تحقيق هامش أمان اكبر أو يساوي احتياجات رأس المال العامل كما يجب على المؤسسة البحث عن مصادر التمويل القصيرة الأجل.

3/ حساب الخزينة الصافية TR :

جدول رقم 05 : الخزينة الصافية 2015/2014/2013

البيان / السنوات	2013	2014	2015
رأس المال العامل(1)	390629493.6	362004797.8	352070620.9
احتياج رأس المال العامل (2)	326527801.26	266833566.8	224393467.8
الخزينة الصافية (1)-(2)	**64101692.3**	**95171231**	**127677153.1**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ انه خلال السنوات الثلاثة وجدنا قيم الخزينة موجبة و هذا يمثل فائض في رأس المال العامل بعد تمويل احتياجات رأس المال العامل .

أي ان المؤسسة استطاعة أن تمول أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة و إحداث فائض ، و لها عجز في تغطية احتياجات الدورة بموارد الدورة القصيرة الأجل و تعمل على تغطيته عن طريق رأس المال العامل و تحقيق فائض بمقدار 64101692.3 دج سنة 2013 ، 95171231 دج لسنة 2014وكذلك 127677153.1 دج سنة 2015 .

و هذا يدل على أن المؤسسة لا تعاني من أي مشاكل في التسديد الفوري (يسر مالي) , (انطلاقا من نسب السيولة)* الا أنه نلاحظ أن الخزينة مرتفعة جدا , مما يدل على وجود سيولة مجمدة اذا يجب على المؤسسة تخفيض الخزينة .

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية عن طريق النسب المالية للمؤسسة

1/ حساب النسب الوضعية أو الهيكلية :

الجدول رقم 06 : نسب الوضعية للأصول 2015/2014/2013

البيان / السنوات	2013	2014	2015
نسبة الأصول الثابتة	$0.38=\frac{64101692.3}{693896299.24}$	$0.40=\frac{258039343}{642708462.1}$	$0.39=\frac{259336730.36}{658204325.7}$
نسبة الأصول المتداولة	$0.61=\frac{426972314.14}{693896299.24}$	$0.59=\frac{384669118.88}{642708462.1}$	$0.60=\frac{398867595.3}{658204325.7}$
نسبة المحزونات	$0.47=\frac{326610688.08}{693896299.24}$	$0.39=\frac{254238965.49}{642708462.1}$	$0.31=\frac{205276286.72}{658204325.7}$
نسبة المدينون	$0.046=\frac{32602293.9}{693896299.24}$	$0.05=\frac{35258922.44}{642708462.1}$	$0.10=\frac{65914155.64}{658204325.7}$
نسبة القيم الجاهزة	$0.09=\frac{66540118.86}{693896299.24}$	$0.14=\frac{95171230.95}{642708462.1}$	$0.19=\frac{127677153.05}{658204325.7}$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة نوعا ما بقيت ثابتة على مدى السنوات الثلاث حيث كانت سنة 2013: 0.38 ثم سنة 2014 :0.40 ، وفي سنة 2015 :0.39 وهذا راجع إلى ثبات مستوى نشاط المؤسسة .

أما بالنسبة للأصول المتداولة فقد كانت سنة 2013 :0.61 ,أما سنة 2014 : 0.59 ,أما سنة 2015: 0.60

أما المخزونات فقد كانت سنة 2013: 0.47 ثم سنة 2014 إلى 0.39 أما في سنة 2015 0.31 .

آما المدينون فقد كانت 0.046 سنة 2013, ثم 0.05 سنة 2014 و في سنة 2015 ارتفعت إلى 0.10 , و هذا يدل على فعالية المؤسسة في تحصيل حقوقها.

أما القيم الجاهزة فهي في ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث و هذا يدل على اتباع المؤسسة على الحصول على سيولة معتبرة .

الجدول رقم 07: نسبة الوضعية الخصوم 2015/2014/2013

البيان / السنوات	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	$0.63=\frac{443236009.14}{693896299,24}$	$0.61=\frac{395412766,44}{642708462,23}$	$0.58=\frac{385920684,32}{658204325,77}$
ديون طويلة الأجل	$0.30=\frac{214317469,56}{693896299,24}$	$0.34=\frac{224631374,76}{642708462,23}$	$0.34=\frac{225486666,95}{658204325,77}$
ديون قصيرة الأجل	$0.05=\frac{36342820,54}{693896299,24}$	$0.03=\frac{22664321,03}{642708462,23}$	$0.07=\frac{46796974,5}{658204325,77}$

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن الأموال الخاصة تمثل نسبة معتبرة من مجموع الخصوم و هي متناقصة خلال السنوات الثلاث و هذا راجع إلى عدم اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة تدعيما لاستقلالها المالي .

أما الديون الطويلة الأجل فقد ارتفعت خلال السنتين 2014 و 2015 و هذا دليل على أن المؤسسة بدأت لا تعتمد على أموالها الخاصة .

أما بالنسبة للديون القصيرة الأجل قد انخفضت من 0.05 إلى 0.03 ثم ارتفعت إلى 0.07 أي ان المؤسسة تعتمد على هذا النوع من الديون في تمويل أصولها المتداولة لتوفرها على سيولة كافية لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل .

2/ حساب النسب التمويلية والاستقلالية المالية:

الجدول رقم 08: النسبة التمويلية والاستقلالية المالية 2015/2014/2013

البيان / السنوات	2013	2014	2015
نسبة التمويل الدائم	$2.46=\frac{657553478.6}{266923985.1}$	$2.40=\frac{620044141.1}{258039343.35}$	$2.35=\frac{611407351.2}{259336730.36}$
نسبة التمويل الذاتي	$1.66=\frac{443236009.14}{266923985.1}$	$1.5=\frac{395412766.44}{258039343.35}$	$1.48=\frac{385920684.32}{259336730.36}$
نسبة المديونية	$0.63=\frac{443236009.14}{693896299.24}$	$0.61=\frac{395412766.44}{642708462.1}$	$0.58=\frac{385920684.32}{658204325.7}$
نسبة الاستقلالية المالية	$1.74=\frac{443236009.14}{250660290.01}$	$1.59=\frac{395412766.44}{247295695.7}$	$1.41=\frac{385920684.32}{272283641.4}$
نسبة قدرة على السداد	$0.36=\frac{250660290.16}{6938962299.24}$	$0.38=\frac{247295695.7}{642708462.1}$	$0.41=\frac{272283641.4}{658204325.7}$

المصدر :من إعداد الطالب اعتماد على وثائق المؤسسة.

1/ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث 2015/2014/2013 ، ما يدل على أن الاصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الاموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الاصول الثابتة التي تمول به الاصول المتداولة.

2/ توضح نسبة التمويل الذاتي مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة , و بما أن هذه النسبة اكبر من 1 في السنوات الثلاثة يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأموال الخاصة .

3/ فيما يخص المديونية للمؤسسة التي تعبر عن مقارنة الأموال الخاصة مع مجموع الخصوم نلاحظها كبيرة حيث أنها فاقت 0.5 بالنسبة للسنوات الثلاثة و هذا ناتج عن زيادة الأموال الخاصة , و عليه فالمؤسسة غير قادرة على تمويل ديونها اتجاه الغير .

4/ نسبة الاستقلالية المالية اكبر من 1 في السنوات الثلاثة أي أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من الديون أي أنها مستقلة ماليا .

5/ نسبة القدرة على السداد اقل من 0.5 في السنوات الثلاثة و هذا دليل على قدرتها للوفاء بديونها في الآجال القصيرة , و وجود ضمان تمنحه المؤسسة لدائنها و تزيد من ثقتهم لها.

3/حساب نسب السيولة:

الجدول رقم09:النسب السيولة 2015/2014/2013

البيان / السنوات	2013	2014	2015
نسبة سيولة العامة	$11.75=\frac{426972314.14}{36342820.6}$	$16.97=\frac{384669118.88}{22664321.03}$	$8.52=\frac{398867595.3}{46796974.5}$
نسبة سيولة مختصرة	$2.72=\frac{99142412.76}{36342820.6}$	$5.75=\frac{130430153.4}{22664321.03}$	$4.31=\frac{193591308.6}{46796974.5}$
نسبة سيولة فورية	$1.83=\frac{6650118.86}{36342820.6}$	$0.41=\frac{95171230.95}{22664321.03}$	$2.72=\frac{127677153.05}{46796974.5}$
نسبة مخزون إلى ر.م.ع	$0.8=\frac{326610688.08}{390629493.6}$	$0.70=\frac{254238965,49}{362004797.8}$	$0.58=\frac{205276286,72}{352070620.9}$

المصدر:من إعداد الطالب اعتماد على وثائق المؤسسة.

1/ نلاحظ من الجدول أعلاه أن السيولة العامة خلال 2013 /2014 / 2015 اكبر من 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

2/ أما السيولة المختصرة فقد كانت في 2013: 2.72 ثم ارتفعت الى 5.75 في 2015 ثم انخفظت الى 4.31 سنة 2015 توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها .

3/ نسبة السيولة الفورية مرتفعة خلال السنوات الثلاثة و هذا يدل على حجم الأموال المجمدة في خزينة المؤسسة.

4/حساب نسب المردودية:

الجدول رقم 10:النسبة المردودية 2015/2014/2013

البيان / السنوات	2013	2014	2015
نسبة رأس المال المتداول	$\mathbf{0.56}=\frac{219547986.7}{390629793.6}$	$\mathbf{0.70}=\frac{255467780.3}{362004797.8}$	$\mathbf{1.05}=\frac{372373955.5}{352070620.9}$
نسبة رأس المال الخاص			
نسبة المردودية الاقتصادية	$\mathbf{0.0046}=\frac{3225685,89}{693896299.24}$	$\mathbf{-0.057}=\frac{-36893222,97}{642708462,23}$	$\mathbf{0.004}=\frac{3278604,27}{658204325,77}$
نسبة المردودية المالية	$\mathbf{0.0073}=\frac{3225685.89}{443236009.14}$	$\mathbf{-0.09}=\frac{-36893222.97}{395412766.44}$	$\mathbf{0.008}=\frac{3278604.27}{385920684.32}$
نسبة مردودية للأصول ثابتة	$\mathbf{0.013}=\frac{3225685.89}{266923685.1}$	$\mathbf{0.14}-=\frac{-36893222.97}{258039343.35}$	$\mathbf{0.1}=\frac{3278604.27}{259336730.36}$

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

1/نسبة الرأس المال المتداول كانت في السنة 2013 :0.56 وفي 2014 أصبحت 0.70 ثم سنة 2015: 1.05 أي خلال سنتين 2013و2014 كان الاستغلال مرضي .

2/المردودية الاقتصادية في تذبذب خلال السنوات الثلاث إلا أنه في سنة 2014 وسائل الإنتاج كانت غير فعالة مما ساهم في خسارة المؤسسة .

3/ المردودية المالية في تزايد في 2013 و 2015 الا أن المساهمين في سنة 2014 لم يساهموا بالشكل المطلوب .

4/مردودية الأصول الثابتة في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث وهذا يبين استخدام كل وحدة نقديه في الأصول الثابتة.

5/حساب النسب النشاط:

الجدول رقم 11:نسبة النشاط 2015/2014/2013

البيان / السنوات	2013	2014	2015
معدل دوران مخزون بضائع			
معدل دوران مخزون مواد أولية			
معدل دوران منتجات تامة			
معدل دوران تسديد قروض زبائن			
معدل دوران موردين			
معدل دوران رأس المال			

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

معلومات لاغير مقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: التحليل المالي عن طريق تحليل الاستغلال وعتبة المردودية

جدول رقم 12:حسابات النتائج للمؤسسة

ر.ح	البيان / السنوات	2013	2014	2015
700	المبيعات من البضائع	30934952.24	30644435.09	49575970.63
701	المبيعات من المنتجات المصنع	182638911.84	219860519.92	316347136.98
703	المبيعات من منتجات المتبقية	2762767	1873050.00	2794977.00
704	مبيعات الأشغال	3211355.68	3089775.33	3655871.00
723	تغير المخزونات الجارية	8550502.12	-83815467.45	-3710464.60
724	تغير المخزونات من المنتجات	44548786.35	-10669320.45	-67324892.14
73	الإنتاج المثبت	5759868.3	3335380.74	14977958.27
74	إعانات الاستغلال	0.00	0.00	00
1	**إنتاج السنة المالية**	**278407143.53**	**164318373.22**	**316316554.12**
600	مشتريات البضائع المباعة	-26449202.09	-27220300.61	-44922414.11
601	مشتريات المواد الأولية	-133352959.46	-72205164.79	-146108686.78
61	الخدمات الخارجية	-4194411.93	-3422871.35	-5053484.42
62	الخدمات الخارجية الأخرى	-6328665.62	-5351268.66	-5984239.84
2	**استهلاك السنة المالية**	**-170325239.1**	**-108199605.41**	**-202068825.15**
3	**القيمة المضافة الاستغلال(1-2)**	**108081904.43**	**56118767.81**	**114247728.91**
63	أعباء المستخدمين	-86716079.66	-85126863.71	-89651611.25
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-4770367.57	-4946095.25	-5622190.79
4	**إجمالي فائض الاستغلال**	**16595457.2**	**-33954191.15**	**18973926.96**
75	النواتج العملياتية الأخرى	3109007.97	875676.75	562054.12
65	الأعباء العملياتية الأخرى	-11959578.09	-581943.74	-2383873.44
681	المخصصات الإهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة الأصول غير الجارية	-17834104.05	-14759354.80	-14618718.40

685	المخصصات الاهتلاك والمؤونات	-5148110.74	-80618.43	-2204163.28
	وخسائر القيمة الأصول الجارية			
78	استرجاع الخسائر القيمة والمؤونات	19521129.62	11698065.80	3550658.99
5	**النتيجة العمليـــــــــــــاتـــية**	**4283801.91**	**-36802365.57**	**3879884.92**
76	النواتج المالية	272562.42	136341.95	45300.65
66	الأعباء المالية	-120931.46	-135052.46	-848140.5
6	**النتيجة المالـــــــــــية**	**151630.96**	**1289.49**	**-802839.85**
7	**النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)**	**4435432.87**	**-36801076.08**	**3077045.07**
695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج	0.00	00	00.
692	العادية	-1209746.98	-92146.89	201559.20
	الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج			
	العادية			
	مجموع منتوجات الأنشطة العادية	**301309843.54**	**177028457.72**	**320474567.88**
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-298084157.65**	**-2132921680.69**	**-317195963.61**
8	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	**3225685.89**	**-36893222.97**	**3278604.27**
	عناصر العادية (النتوجات)	0.00	0	0
	عناصر غير العادية (الأعباء)	0.00	0	0
9	**النتائج غير العادية**	**0.00**	**0**	**0**
10	**النتيجة الصافية لسنة المالية**	**3225685.89**	**-36893222.97**	**3278604.27**

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على وثائق المؤسسة.

يبين الجدول أعلاه حساب النتائج الخاص بالمؤسسة حيث , حيث سنوضحه انطلاقا من الأرصدة الوسيطية للتسيير كما يلي :

1/القيمة المضافة موجبة خلال السنوات الثلاثة حيث كانت في سنة 2013 :108081904.43و انخفضت سنة 2014 إلى56118767.81 ثم ارتفعت سنة 2015 فوصلت إلى114247728.91 .

2/ الفائض الإجمالي للاستغلال كان موجب خلال سنة 2013 ب 16595457.2 أما سنة 2014 فكانت القيمة سالبة ب 33954191.15-. أما سنة 2015 زادت قيمتها فأصبحت18973926.93 .

3/النتيجة العملياتية كانت موجبة خلال2013, ثم اصبحت سالبة في 2014 ثم أصبحت موجبة خلال سنة 2015.

4/ النتيجة المالية لسنة 2013 /2014جاءت قيمتهم موجبة .و سالبة خلال عام 2015.

5/ النتيجة العادية قبل الضرائب كانت سنة 2013موجبة أما في سنة 2014انخفضت القيمة الى السالب و أصبحت موجبة في سنة 2015.

6/ النتيجة الصافية للمؤسسة في سنة 2013 حققت ربح ب3225685.89 و لكن في سنة 2014حققت خسارة تقدر ب 36893222.97- أما في سنة 2015 تداركت نفسها وحققت ربح يقدرب. 3278604.27.

خلاصة الفصل :

لقد اعتمد تشخيصي للمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و خزينة التدفقات النقدية للسنوات الثلاث 2015/2014/2013 ،و التي توضح لنا وضعية مالية غير متوازنة حيث حققت خسارة سنة 2014 لكن سرعان ما تداركت هذه الخسارة سنة 2015 ، هذا قدمته من خلال جدول الحسابات النتائج الخاص بها . أما من حيث التحليل بالنسبة للنسب فقد رأيت عدة تذبذبات فيما يخص النتائج المتحصل عليها و هذا راجع إلى أن المؤسسة تعاني من مشاكل مالية أثرت على استقلالها المالي .

الخاتمة

خاتمة :

بعد دراستي لهذا الموضوع و الذي من خلاله حاولت أن أجيب على الأسئلة التي طرحت في المقدمة يمكن القول بأن التسيير الجيد لا يكون إلا باتخاذ القرار الرشيد باستخدام البيانات الموثق فيها , و هو ما يقدمه التحليل المالي, باعتبار أن التحليل المالي ضروري لدراسة الحالة المالية للمؤسسة مهما كان نوعها و نشاطها فهو يكشف المركز المالي للمؤسسة ,و نظرية التحليل المالي في المؤسسة ضرورية في مجال اتخاذ القرار و المراقبة و لمعرفة فعاليتها يستلزم وجود نظام معلوماتي فعال من اجل الرفع من مستوى المؤسسة و كذا المحافظة على درجة تدفق السيولة لضمان استمرارها و مواجهة التزاماتها الطويلة و القصيرة المدى , و كذلك التحليل المالي أداة فعالة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية من خلال ابرز نقاط قوتها و نقاط ضعفها و هذا يعتمد على دراسة القوائم المالية و تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن و النسب المالية .

1/ أهم النتائج :

بعد تقييم و دراسة النتائج التحليلية التي تخص المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي خلال سنوات 2015/2014/2013 فاهم ما خرجنا به هو استنتاج جملة من الملاحظات و المتمثلة في نقاط ضعف و نقاط القوة و هي :

***نقاط القوة :**

- وجود احتياطي لا بأس به في خزينة المؤسسة مما يؤدي قدرة المؤسسة على التسديد الفوري لديونها.
- تحسن الوضعية المالية للمؤسسة , مما أدى إلى تحقيق ربح بنسبة ضئيلة سنة 2015 و هذا بسبب خسارة سنة 2014 مما اثر عليها .
- توازن المؤسسة ماليا على المدى الطويل .

نقاط الضعف :

- تعرض المؤسسة لخسارة في سنة 2014 و هذا راجع لنقص السيولة المالية لها .
- ليس للوحدة اهتمام بزيادة ملصقات في الطرق و مختلف الأماكن العمومية للترويج بمنتجاتها .
- اعتماد المؤسسة على الإعانات المقدمة من طرف الشركة الأم .
- عدم وجود مؤونة مخصصة للإخطار المحتملة .
- عدم استعمال المؤسسة للقروض .
- وجود أموال مجمدة في خزينة المؤسسة غير مستغلة .
- وجود فائض مرتفع جدا في خزينة المؤسسة غير مستغل يجب على المؤسسة تخفيضه.

3/ أهم الاقتراحات :

و على ضوء ما قدمناه من نقاط ضعف يمكن أن نقترح بعض الحلول و التوصيات منها :

- رفع مال المؤسسة وتكوين احتياطات .
- القيام بالمعاملات التجارية إلى حد كبير .

ـ العمل على التحكم في موارد الدورة بما في ذلك الديون القصيرة الأجل لتفادي الوقوع في احتياجات كبيرة .

ـ التقليل من الديون القصيرة الأجل و استبدالها بالديون الطويلة الأجل و هذا لتجنب تمويل استثماراتها بالديون القصيرة الأجل .

ـ محاولة استغلال فائض الميزانية في دورة التشغيل و تسديد التزاماتها .

و في الأخير التحليل المالي يعمل على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و البحث عن الحلول لمشاكل مقدرة مسبقا باعتباره آلية فعالة في التسيير مما ينتج عنه من قرارات لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة .

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أ/ المراجع باللغة العربية :

01/ حمزة محمود الزبيدي,التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل,مؤسس الوراق,الأردن,2000.

02/ عدنان النعيمي وأرشد فؤاد الميمي،التحليل والتخطيط المالي، دار للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008.

03/ محمد هيثم الزغبي ،الادارة والتحليل المالي لغرض الاستثمار ،دار الفكر للطباعة ،الاردن ،2000.

04/ محمد مطر,الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإتمان الاساليب و الإستخدامات الحديثة ,الطبعة الأولى,دار وائل للنشر ,2003.

05/ عبد الحليم كراجة,الإدارة و التحليل المالي,دار الصفاء للنشر,الطبعة 2,الأردن,2000.

06/ محمد عطية مطر, نظرية المحاسبة و الاقتصاد المعلومات , دار حنين للنشر , الاردن , 1996.

07/ فهمي مصطفى الشيخ ,التحليل المالي,الطبعة الاولى،رام الله فلسطين,2008.

08/ زياد رمضان ,أساسيات التحليل المالي,دار وائل للنشر ,الطبعة الرابعة,الاردن,1997.

09/ هيثم محمد لزغبي,الإدارة و التحليل المالي,دار وائل للنشر,الاردن,2001.

10/ وليد ناجي الحيالي,التحليل المالي,دار حنين للنشر ,عمان,1996.

11/ عبد الغفار حنيفي , الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات , الدار الجامعية للنشر , مصر , 2000

ب/ المذكرات و الرسائل :

01/ دكتور العيد صفيان ,محاضرات في التحليل المالي ,2017،جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل،2017-2018

02/ هواري سويسي , تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير , جامعة الجزائر, 2007.

03/ ضيف أمينة , برزوان رحمة , التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية , مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في نقود مالية وبنوك , جامعة بومرداس ,2010.

04/ رضوان باصور ,إستخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة ,مذكرة ماجستر في علوم التسيير ,جامعة المدية ,2009 .

05/ اليمن سعادة , إستخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الإقتصادية و ترشيد قراراتها , مذكرة لنيل شهادة ماجستر في إدارة الأعمال , جامعة باتنة , 2009.

06/ بن عيسى مراد, التحليل المالي و دوره في إتخاذ القرار داخل المؤسسة , مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية , جامعة المدية , 2009/2008.

الملاحق

الملاحق

EIMS

BILAN (ACTIF) 2013

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2012
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles	**695 336 885,55**	**434 962 048,99**	**260 374 836,56**	
Terrains	103 180 000,00		103 180 000,00	
Agencements installations	1 441 327,89	629 410,72	811 917,17	
Constructions	382 635 609,75	247 912 109,41	134 723 500,34	
Installations techniques, M.Outillages industriels	202 949 959,16	181 859 245,62	21 090 713,54	
Autres immobilisations corporelles	5 129 988,75	4 561 283,24	568 705,51	
Immobilisations financières	**6 549 148,54**		**6 549 148,54**	
Prêts et autres actifs financiers non courants	430 753,75		430 753,75	
Impôts différés actif	6 118 394,79		6 118 394,79	
TOTAL ACTIF NON COURANT	**701 886 034,09**	**434 962 048,99**	**266 923 985,10**	
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	**389 401 640,51**	**62 790 952,43**	**326 610 688,08**	
Stocks de Marchandises	9 024 968,83	471 846,08	8 553 122,75	
Stocks de Matières premières et fournitures	45 073 682,12	28 134 837,00	16 938 845,12	
Stocks de Matières consommables	1 276 822,37	1 058 045,81	218 776,56	
Stocks de Fournitures consommables	31 312 862,27	25 126 520,68	6 186 341,59	
Stocks d'emballages	590 976,24	4 198,66	586 777,58	
Stocks de produits en cours	17 842 826,81		17 842 826,81	
Stocks de produits intermédiaires	624 470,58	624 470,58		
Stocks de produits finis	276 751 391,62	5 544 587,52	271 206 804,10	
Stocks de produits de récupération	3 046 146,65	1 036 758,96	2 009 387,69	
Stocks de produits à l'exterieur	3 857 493,02	789 687,14	3 067 805,88	

Créances et emplois assimilés	**35 534 343,48**	**2 932 049,58**	**32 602 293,90**
Créances Clients	**14 759 158,88**	**2 932 049,58**	**11 827 109,30**
Clients	11 827 109,30		11 827 109,30
Clients douteux	2 932 049,58	2 932 049,58	
Clients produits non encore facturé			
Autres débiteurs	**20 129 877,58**		**20 129 877,58**
Fournisseurs débiteurs, Avances et acomptes versés, 3R obtenus	16 800,55		16 800,55
Personnels et comptes rattachés	16 538,57		16 538,57
Organismes sociaux et comptes rattachés			
Opérations groupe- Créances	20 000 000,00		20 000 000,00
Débiteurs divers	96 538,46		96 538,46
Impôts et assimilés	**645 307,02**		**645 307,02**
Etat impôts sur les bénéfices			
Etat TVA à récupérer	645 307,02		645 307,02
Disponibilités et assimilés	**66 540 118,86**		**66 540 118,86**
Valeurs à l'encaissement	67 759 332,16		67 759 332,16
Caisse			
Régies d'avances et accréditif			
TOTAL ACTIF COURANT	**492 695 316,15**	**65 723 002,01**	**426 972 314,14**
TOTAL GENERAL ACTIF	**1 194 581 350,24**	**500 685 051,00**	**693 896 299,24**

EIMS

Bilan PASSIF 2013

LIBELLE	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitan		**485 000 000,00**	
Capital social		485 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves(Réserves consolid		**247 697,47**	
Ecart d'évaluation			
Ecart de réévaluation			
Réserves		247 697,47	
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net du groupe)		**3 225 685,89**	
Résultat de l'exercice		3 225 685,89	
Report à nouveau		**-45 237 374,22**	
Report à nouveau		-11 306 133,72	
Ajustements de changement M.Comptable		-33 931 240,50	
TOTAL I (N)		**443 236 009,14**	
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		**168 086 461,84**	
Emprunts et dettes assimilées			
Dettes rattachées à des particpations		168 086 461,84	
Impôts (différés et provisionnés)			
Impôts différés Passif			
Provisions pour Impôts			
Autres dettes non courantes			
Provisions pour pensions et obligations sir		46 231 007,72	
Provisions pour renouvellement d'immobili			
Autres Provisions pour charges			
Subventions d'équipements			
Autres Subventions d'équipements			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**214 317 469,56**	
Fournisseurs et comptes rattachés		**22 900 621,01**	
Fournisseurs de stocks et services		16 333 059,17	
Fournisseurs, effets à payer			
Fournisseurs d'immobilisations		49 371,84	
Fournisseurs d'immobilisations, effets à pa			
Fournisseurs, factures non parvenues		6 518 190,00	
Impôts		**1 724 868,98**	
Etat, impôts sur les résultats			
Etat, taxes sur le chiffre d'affaires			
Autres impôts, taxes et versements assim		1 724 868,98	
Autres dettes		**10 498 117,25**	
Clients créditeurs,avances reçues, RRR, a		123 197,12	
Personnel et comptes rattachés		8 945 241,77	
Organismes sociaux et comptes rattachés		1 428 995,86	
Etat, charges à payer et produits à recevoi			
Groupes et associés			
Débiteurs divers et créditeurs divers		682,50	
Charges ou produits constatés d'avance e			
Trésorerie passif		**1 219 213,30**	
Concours bancaires courants		1 199 900,50	
TOTAL PASSIFS COURNATS III		**36 342 820,54**	
TOTAL GENERAL PASSIF		**693 896 299,24**	

EIMS

TCR 2013

LIBELLE	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes Marchandises		30 934 952,24	
Ventes et produits annexes : Produits finis		182 638 911,84	
Ventes et produits annexes : Produits Résidue		2 762 767,00	
Ventes et produits annexes : Prestations		3 211 355,68	
Variation stocks produits finis		44 548 786,35	
Variation stocks en cours		8 550 502,12	
Production immobilisée		5 759 868,30	
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**278 407 143,53**	
Achats marchandises consommées		-26 449 202,09	
Achats matières et autres approvisionnements		-133 352 959,46	
Services extérieurs		-4 194 411,93	
Autres Services extérieurs		-6 328 665,62	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCI(		**-170 325 239,10**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITA		**108 081 904,43**	
Charges de personnel		-86 716 079,66	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 770 367,57	
IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITA'		**16 595 457,20**	
Autres produits opérationnels		3 109 007,97	
Autres charges opérationnelles		-11 959 578,09	
Dotations aux mortissements et pertes de vale		-17 834 104,05	
Dotations aux provisions et pertes de valeurs		-5 148 110,74	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		19 521 129,62	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**4 283 801,91**	
Produits financiers		272 562,42	
Charges financiers		-120 931,46	
IV-RESULTAT FINANCIER		**151 630,96**	
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT		**4 435 432,87**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		-1 209 746,98	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTI'		**301 309 843,54**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTI		**-298 084 157,65**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITE		**3 225 685,89**	
Eléments extraordinaires (produits) (à précise			
Eléments extraordinaires (charges) (à précise			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**3 225 685,89**	

EIMS

BILAN ACTIF 2014

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2013
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles		**698 672 859,12**	**449 613 595,46**	**249 059 263,66**	
Terrains		103 180 000,00		103 180 000,00	
Agencements installations		1 441 327,89	790 823,59	650 504,30	
Constructions		382 635 609,75	257 888 714,74	124 746 895,01	
Installations techniques, M.Outillages industrie		193 774 565,43	179 047 670,94	14 726 894,49	
Autres immobilisations corporelles		14 382 243,17	11 886 386,19	2 495 856,98	
Investissements Corporels en Cours		3 259 112,88		3 259 112,88	
Immobilisations financières		**8 980 079,69**		**8 980 079,69**	
Prêts et autres actifs financiers non courants		390 000,00		390 000,00	
Impôts différés actif		8 590 079,69		8 590 079,69	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**707 652 938,81**	**449 613 595,46**	**258 039 343,35**	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**305 412 470,50**	**51 173 505,01**	**254 238 965,49**	
Stocks de Marchandises		11 045 392,39	424 933,12	10 620 459,27	
Stocks de Matières premières et fournitures		54 424 104,02	23 395 047,04	31 029 056,98	
Stocks de Matières consommables		1 185 159,49	855 256,41	329 903,08	
Stocks de Fournitures consommables		33 041 950,63	23 347 871,66	9 694 078,97	
Stocks d'emballages		734 812,68	4 198,67	730 614,01	
Stocks de produits en cours		10 389 955,39		10 389 955,39	
Stocks de produits intermédiaires		623 823,15	623 823,15		
Stocks de produits finis		189 694 972,77	719 525,64	188 975 447,13	
Stocks de produits de récupération		2 935 756,41	932 543,75	2 003 212,66	
Stocks de produits à l'exterieur		1 336 543,57	870 305,57	466 238,00	
Créances et emplois assimilés		**38 190 972,02**	**2 932 049,58**	**35 258 922,44**	
Créances Clients		**10 148 889,76**	**2 932 049,58**	**7 216 840,18**	
Clients		7 216 840,18		7 216 840,18	
Clients douteux		2 932 049,58	2 932 049,58		

Clients produits non encore facturé			
Autres débiteurs	**27 952 910,91**		**27 952 910,91**
Fournisseurs débiteurs, Avances et acomptes	7 938 872,34		7 938 872,34
Personnels et comptes rattachés	14 038,57		14 038,57
Organismes sociaux et comptes rattachés			
Opérations groupe- Créances	20 000 000,00		20 000 000,00
Débiteurs divers			
Impôts et assimilés	**89 171,35**		**89 171,35**
Etat impôts sur les bénéfices			
Etat TVA à récupérer	89 171,35		89 171,35
Disponibilités et assimilés	**95 171 230,95**		**95 171 230,95**
Valeurs à l'encaissement	34 434 821,13		34 434 821,13
Caisse			
Régies d'avances et accréditif	60 736 409,82		60 736 409,82
TOTAL ACTIF COURANT	**438 774 673,47**	**54 105 554,59**	**384 669 118,88**
TOTAL GENERAL ACTIF	**1 146 427 612,28**	**503 719 150,05**	**642 708 462,23**

EIMS

PASSIF 2014

LIBELLE	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant		**485 000 000,00**	
Capital social		485 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves(Réserves consolid		**408 981,77**	
Ecart d'évaluation			
Ecart de réévaluation			
Réserves		408 981,77	
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net du groupe)		**-36 893 222,97**	
Résultat de l'exercice		-36 893 222,97	
Report à nouveau		**-53 102 992,36**	
Report à nouveau		-8 241 732,13	
Ajustements de changement M.Comptable		-44 861 260,23	
TOTAL I (N)		**395 412 766,44**	
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		**169 924 012,92**	
Emprunts et dettes assimilées		1 837 551,08	
Dettes rattachées à des particpations		168 086 461,84	
Impôts (différés et provisionnés)			
Impôts différés Passif			
Provisions pour Impôts			
Autres dettes non courantes		**54 707 361,84**	
Provisions pour pensions et obligations sir		54 707 361,84	
Provisions pour renouvellement d'immobili			
Autres Provisions pour charges			
Subventions d'équipements			
Autres Subventions d'équipements			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**224 631 374,76**	
Fournisseurs et comptes rattachés		**8 820 377,89**	
Fournisseurs de stocks et services		1 571 006,05	
Fournisseurs, effets à payer			
Fournisseurs d'immobilisations		49 371,84	
Fournisseurs d'immobilisations, effets à pa			
Fournisseurs, factures non parvenues		7 200 000,00	
Impôts		**7 080 593,38**	
Etat, impôts sur les résultats			
Etat, taxes sur le chiffre d'affaires		4 022 543,84	
Autres impôts, taxes et versements assimi		3 058 049,54	
Autres dettes		**6 763 349,76**	
Clients créditeurs,avances reçues, RRR, a		593 726,48	
Personnel et comptes rattachés		4 535 118,85	
Organismes sociaux et comptes rattachés		1 584 504,43	
Etat, charges à payer et produits à recevoi			
Groupes et associés			
Débiteurs divers et créditeurs divers		50 000,00	
Charges ou produits constatés d'avance e			
Trésorerie passif			
Concours bancaires courants			
TOTAL PASSIFS COURNATS III		**22 664 321,03**	
TOTAL GENERAL PASSIF		**642 708 462,23**	

EIMS

TCR 2014

LIBELLE	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes Marchandises		30 644 435,09	
Ventes et produits annexes : Produits finis		219 860 519,92	
Ventes et produits annexes : Produits Résidue		1 873 050,00	
Ventes et produits annexes : Prestations		3 089 775,33	
Variation stocks produits finis		-83 815 467,41	
Variation stocks en cours		-10 669 320,45	
Production immobilisée		3 335 380,74	
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**164 318 373,22**	
Achats marchandises consommées		-27 220 300,61	
Achats matières et autres approvisionnements		-72 205 164,79	
Services extérieurs		-3 422 871,35	
Autres Services extérieurs		-5 351 268,66	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCI		**-108 199 605,41**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITA		**56 118 767,81**	
Charges de personnel		-85 126 863,71	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 946 095,25	
IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITA		**-33 954 191,15**	
Autres produits opérationnels		875 676,75	
Autres charges opérationnelles		-581 943,74	
Dotations aux mortissements et pertes de vale		-14 759 354,80	
Dotations aux provisions et pertes de valeurs		-80 618,43	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		11 698 065,80	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-36 802 365,57**	
Produits financiers		136 341,95	
Charges financiers		-135 052,46	
IV-RESULTAT FINANCIER		**1 289,49**	
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT		**-36 801 076,08**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		-92 146,89	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTI		**177 028 457,72**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTI		**-213 921 680,69**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITE		**-36 893 222,97**	
Eléments extraordinaires (produits) (à précise			
Eléments extraordinaires (charges) (à précise			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-36 893 222,97**	

EIMS

BILAN ACTIF 2015

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV
ACTIFS NON COURANTS			
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles		**714 777 405,33**	**464 232 313,86**
Terrains		103 180 000,00	
Agencements installations		1 441 327,89	936 819,21
Constructions		382 626 538,88	267 847 235,86
Installations techniques, M.Outillages industrie		212 665 594,27	182 477 205,13
Autres immobilisations corporelles		14 863 944,29	12 971 053,66
Immobilisations financières		**8 791 638,89**	
Prêts et autres actifs financiers non courants			
Impôts différés actif		8 791 638,89	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**723 569 044,22**	**464 232 313,86**
ACTIF COURANT			
Stocks et encours		**255 226 037,81**	**49 949 751,09**
Stocks de Marchandises		18 643 227,72	424 933,12
Stocks de Matières premières et fournitures		69 658 670,60	22 247 174,50
Stocks de Matières consommables		1 369 767,88	831 173,97
Stocks de Fournitures consommables		29 753 945,94	22 590 596,12
Stocks d'emballages		2 306 202,27	4 198,67
Stocks de produits en cours		7 155 438,68	
Stocks de produits intermédiaires		623 823,15	623 823,15
Stocks de produits finis		121 717 805,98	1 188 125,78
Stocks de produits de récupération		2 927 018,28	969 588,97
Stocks de produits à l'exterieur		1 070 137,31	1 070 136,81
Créances et emplois assimilés		**68 723 463,43**	**2 809 307,79**
Créances Clients		**32 077 764,97**	**2 809 307,79**
Clients		29 185 011,45	
Clients douteux		2 809 307,79	2 809 307,79
Clients produits non encore facturé		83 445,73	
Autres débiteurs		**36 628 868,47**	
Fournisseurs débiteurs, Avances et acomptes		16 238 678,56	
Personnels et comptes rattachés		72 689,91	
Organismes sociaux et comptes rattachés		317 500,00	
Opérations groupe- Créances		20 000 000,00	
Débiteurs divers			
Impôts et assimilés		**16 829,99**	
Etat impôts sur les bénéfices			
Etat TVA à récupérer		16 829,99	
Disponibilités et assimilés		**127 677 153,05**	
Valeurs à l'encaissement		55 872 392,22	
Caisse			
Régies d'avances et accréditif		71 804 760,83	
TOTAL ACTIF COURANT		**451 626 654,29**	**52 759 058,88**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 175 195 698,51**	**516 991 372,74**

NET	NET 2014
250 545 091,47	
103 180 000,00	
504 508,68	
114 779 303,02	
30 188 389,14	
1 892 890,63	
8 791 638,89	
8 791 638,89	
259 336 730,36	
205 276 286,72	
18 218 294,60	
47 411 496,10	
538 593,91	
7 163 349,82	
2 302 003,60	
7 155 438,68	
120 529 680,20	
1 957 429,31	
0,50	
65 914 155,64	
29 268 457,18	
29 185 011,45	
83 445,73	
36 628 868,47	
16 238 678,56	
72 689,91	
317 500,00	
20 000 000,00	
16 829,99	
16 829,99	
127 677 153,05	
55 872 392,22	
71 804 760,83	
398 867 595,41	
658 204 325,77	

EIMS

PASSIF 2015

Compt	LIBELLE	NOTE	2015
	CAPITAUX PROPRES		
	Capital émis (ou compte de l'exploitan		**485 000 000,00**
	Capital social		485 000 000,00
	Capital non appelé		
105	**Primes et réserves(Réserves consolid**		**408 981,77**
	Ecart d'évaluation		
	Ecart de réévaluation		
	Réserves		408 981,77
	Ecart d'équivalence		
	Résultat net (Résultat net du groupe)		**3 278 604,27**
	Résultat de l'exercice		3 278 604,27
	Report à nouveau		**-102 766 901,72**
	Report à nouveau		-45 134 955,10
	Ajustements de changement M.Comptable		-57 631 946,62
	TOTAL I (N)		**385 920 684,32**
	PASSIFS NON COURANTS		
	Emprunts et dettes financières		**170 451 659,39**
	Emprunts et dettes assimilées		2 365 197,55
	Dettes rattachées à des particpations		168 086 461,84
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Impôts différés Passif		
	Provisions pour Impôts		
	Autres dettes non courantes		**55 035 007,56**
	Provisions pour pensions et obligations sir		55 035 007,56
	Provisions pour renouvellement d'immobili		
	Autres Provisions pour charges		
	Subventions d'équipements		
	Autres Subventions d'équipements		
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**225 486 666,95**
	Fournisseurs et comptes rattachés		**15 905 091,54**
	Fournisseurs de stocks et services		7 935 719,70
	Fournisseurs, effets à payer		
	Fournisseurs d'immobilisations		49 371,84
	Fournisseurs d'immobilisations, effets à pa		
	Fournisseurs, factures non parvenues		7 920 000,00
	Impôts		**11 268 068,25**
	Etat, impôts sur les résultats		
	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires		4 880 182,50
	Autres impôts, taxes et versements assimi		6 387 885,75
	Autres dettes		**19 623 814,71**
	Clients créditeurs,avances reçues, RRR, a		10 940 434,44
	Personnel et comptes rattachés		6 560 720,39
	Organismes sociaux et comptes rattachés		2 122 659,88
	Etat, charges à payer et produits à recevoi		
	Groupes et associés		
	Débiteurs divers et créditeurs divers		
	Charges ou produits constatés d'avance e		
	Trésorerie passif		
	Concours bancaires courants		
	TOTAL PASSIFS COURNATS III		**46 796 974,50**
	TOTAL GENERAL PASSIF		**658 204 325,77**